

المبحث الأول

البحث العلمي والفقهى

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب :

وينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب:

المطلب الأول: ماهية البحث الفقهى وأهميته.

المطلب الثانى: خصائص البحث الفقهى.

المطلب الثالث: صفات الباحث.

المطلب الرابع: أنواع البحوث من حيث الدرجة العلمية.

المطلب الأول

ماهية البحث العلمى والفقهى وأهميته

البحث فى اللغة: يراد به الاستقصاء، يقال: بحث عن الأمر بحثاً من باب نفع بمعنى استقصى، وبحث فى الأرض حفرها، وفى القرآن الكريم: "فبعث الله غراباً يبحث فى الأرض" (١)

وبحث الأمر: اجتهد فيه، وتعرف حقيقة فهو باحث وبَحَاث وبَحَاثَة. (٢)

ويقصد بها هنا: التفتيش عن الحقيقة وتجليتها ونشرها.

وكلمة العلمى: نسبة إلى العلم، وهو يعنى فى اللغة، إدراك الشئ بحقيقته، ويأتى بمعنى المعرفة، كما تأتى هى بمعناه. (٣)

ومنهج البحث العلمى: الطرق التى يتبعها الطالب ويسير عليها فى التفتيش عن الحقيقة لاستكشافها فى موضوع ما وفقاً للأساليب العلمية.

وهذا المعنى اللغوى يدل بالفعل على حقيقة البحث العلمى فهو استكشاف لحقيقة مجهولة، ولذلك يطلق لفظ "الباحث" على من يعمل

١ - المصباح المنير، مادة بحث، والآية من سورة المائدة / ٣١.

٢ - مختار الصحاح، المعجم الوجيز مادة ب، ح، ث.

٣ - المصباح المنير، والمعجم الوجيز مادة (ع، ل، م).

فى استكشاف الحقيقة، فهو يبدأ عمله فى البحث عن الحقيقة فى موضوع ما دون أن يكون له رأى سابق فى موضوع البحث.

والحقيقة والحقائق التى يتوصل إليها الباحث هى ما يسجله تحت عنوان نتائج البحث، وهى الثمرة التى قصد الباحث الوصول إليها من إجراء بحثه وهى ما يعبر عنها أيضاً بالإضافة العلمية الجديدة، وهى شئ مهم جداً يطلب فى البحوث العلمية العالية بل هى "عنصر أساسى فى البحث ليتطابق الاسم مع المسمى، والعنوان مع المضمون".^(١)

وبهذه الحقائق التى توصل إليها الباحث، أى بالإضافة العلمية الجديدة، يتقدم العلم ويخطو خطوات بقدر ما قدم هذا الباحث، وإذا كانت هذه الإضافة كبيرة وهامة كان البحث كذلك، والعكس صحيح.

والبحوث العلمية الحقيقية الجادة التى تضيف جديداً للعلم يتقدم العلم وبدونها لا يتقدم.

وأيضاً فإن البحث العلمى يقوم على العلم، قيام العلم على البحث العلمى، فهما معاً أشبه بوجهتى العملة كلاهما مكمل للآخر، ولا وجود لأحدهما بدون صاحبه.^(٢)

"والبحث" أى بحث - فى أى علم كان - يشترط فيه الالتزام

بأصول معينة وأسس عامة يجب مراعاتها ليصل الباحث إلى النتائج الموضوعية المرجوة.

والفقه فى التزامه بهذه الأصول والأسس التى تشمل جميع العر النظرية والتجريبية رائد سباق إذ المقصد من شأنه ودراسته قيام الناس بالحق والعدل على منهج الله، وبالأحكام التى سنّها.

"قالبحث الفقهى" هو عبارة عن خطة الدراسة الفقهية المبنية على قواعد معينة وأصول فرعية لمجموعة من الحقائق بقصد التوصل إلى حكم أو أحكام فقهية. جديدة أو اختيار حكم أو أحكام سبق التوصل إليها وقوتها الأدلة.^(١)

ومما سبق يتبين أن منهج البحث فى الفقه يشترك فى سائر العلوم فى الأسس العامة للبحث ويفارقها فى الأسس الخاصة للبحث الفقهى.

أهمية البحث الفقهى:

للبحث الفقهى أهمية عظمى كإى بحث جاد فى أى علم. إذ ينبغى الوصول من ورائه إلى تحقيق إضافة علمية جديدة، وهى شرط أساسى فى الأبحاث الجامعية، وبخاصة ما يتعلق برسائل الماجستير والدكتوراه.

^١ - كتابة البحث العلمى/د/ عبد الوهاب أبو سليمان/ ٤٥.

^٢ - منهج البحث العلمى د/ حامد محمد أبو طالب/ ٧.

^١ - البحث الفقهى، د/ إسماعيل سالم عبد العال/ ١٠.

فمن مقاصد التأليف: إبداع شئ لم يسبق إليه كما أن من مقاصد التأليف أيضاً غير الإبداع شرح مغلوق، وتصحيح مخطئ، وترتيب منشور، وجمع مفرق، وتقصير طول، وتنمية ناقص.

ويوصف البحث الفقهي بالأصالة والجدة إذا توصل الباحث فيه إلى نتائج موضوعية جديدة، وحقائق لم يصل إليها من سبقه من الدارسين.

وكلما كانت أهمية هذه الحقائق مضافة إلى التخصص كبيرة كانت صفة البحث كذلك، وإذا كانت الإضافة ضئيلة كان وزن البحث كذلك.

وبناء على هذا، فإن الدراسات الفقهية التي تقرر ما سبق أن قدّمه الفقهاء لا جديد فيها إلا من حيث الغرض والأسلوب، وتجميع المعلومات والأحكام دون إضافة جديدة يعد عملاً أرشيفياً لا جديد فيه، تماماً كالموظف الذي يجمع بيانات عن بعض العاملين دون تحليل هذه البيانات أو توظيفها، وكالمؤرخ الذي يجمع حقائق تاريخية سابقة دون أن ينقب عنها، ويفحصها ويحللها ويستنبط منها ما يدفع الأمة إلى الرقي، فتأخذ بأسبابه، ويحذر من السقوط فنتجنب مهاويه.

فالحقائق المعلومة من قبل، والمعلومات المسلمة إذا لم يكن من ورائها تحليل وفحص، ونتائج جديدة فإن البحث لا يوصف بأنه أضاف جديداً، والتي هي الغاية العظمى من كل بحث.

فالباحث يبدأ من حيث انتهى غيره من الباحثين ليسير بالعلم خطوة أخرى وليسهم في النهضة العلمية بنصيب، وليس الابتكار المطلوب في الرسائل هو كشف الجديد فحسب، بل هناك أشياء أحرر غير الكشف يشملها لفظ الابتكار، وذلك مثل ترتيب المادة المعروفة ترتيباً جديداً مفيداً، أو الاهتمام إلى الأسباب الجديدة لحقائق قديمة، أو تدوين موضوع منتظم من مادة متناثرة أو نحو ذلك.^(١)

المطلب الثاني خصائص البحث الفقهي

للبحث الفقهي خصائص عدة منها:

١- التجرد من الهوى والأحكام الشخصية التي يؤثر في نتائج البحث مسبقاً، فإن التعصب لمذهب فقهي معين أو لشخص ذو جاه أو سلطان أو علم أو تحيز لدولة أو بيئة معينة يؤثر تأثيراً بالغاً في مسار البحث ونتائجه، بل إن الباحث إذا أصر في نفسه أن يصل إلى نتيجة كذا، فإن بحثه ينحرف نحو التحيز والهوى والتعصب.

وقد ذم القرآن الكريم تلك الدراسات التي يعلم أصحابها الحق، ومع ذلك قالوا غيره، وقالوا بنقيضه فقال تعالى في ذم اليهود: "ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ودرسوا ما فيه"^(٢)

١ - كيف تكتب بحثاً أو رسالة دكتوراه/ أحمد شلبي / ٨.

٢ - الأعراف/ ١٦٩.

وقال تعالى في ذم الهوى: "أفرأيت من اتخذ إلهه هواه وأضله الله على علم" (١)

كما روى عن أبي ثعلبة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "إذا رأيت شحا مطاعا وهوى متبعاً، وإعجاب كل ذي رأى برأيه، فعليك نفسك" (٢)

٢- الموضوعية في البحث: بمعنى أن يحصر الباحث درؤاسته في الموضوع الذي اختاره دون استطراد يشتت ذهن القارئ ويبدد طاقته كما بدد طاقة الباحث من قبل، لذا فإن من واجب الباحث في موضوع فقهى معين أن يحصر نقاطه ويحدد معالمه ويرسم نطاقه حتى يكون سياجاً لبحثه، والموضوعية تحتاج إلى أمور يدعم بعضها بعضاً لكي تتحقق منها:

أ- تحديد المصطلحات، والتدقيق في العبارات، واختيار سليم للألفاظ وبخاصة الدراسات الفقهية التي يبنى أحكام الحل والحرمة على تلك المصطلحات والعبارات والألفاظ، ولذلك نجد الفقهاء في مصنفاتهم يحددون المصطلح في أول كل باب من أبواب الفقه من حيث اللغة والشرع.

ب- الأمانة التامة في نقل آراء الغير موافق لنا في مذهبنا أو غير موافق، مسلماً كان أو غير مسلم، وقد نقل القرآن بعض آراء وأدلة

١ - الجائفة ٢٣/.

٢ - رواه أبو داود والترمذي وحسنه، وابن ماجه.

الملل الأخرى كالنصارى واليهود والمشركون وغيرهم ورد عليهم وبحضها.

ج- تحرى ما ينقله الغير من المصادر، بمعنى أن يتحقق الباحث من النقول التي نقلها غيره من الكتب والمراجع، ففقيه كانت أو غير فقيه فقد يخطئ المؤلف الذي سبقه خطأ متعمداً أو غير متعمد، وبخاصة إذا كان المؤلف ممن يدين بديانة غير الإسلام.

د- ذكر جميع الأدلة والآراء المتعلقة بالموضوع سواء كانت تؤدي إلى أحكام توافق هوى الباحث أو لا توافق.

فمثلاً إذا كنا نبحث بحثاً مقارناً حول مس المرأة الأجنبية، هل ينقض الوضوء أم لا؟ فإن الأمانة العلمية تقتضى ذكر وجهات النظر بأدلتها من مصادر المذهب الفقهية فيذكر قول الحنفية بدليله من كتبهم هم، ثم قول المالكية بدليله من كتبهم هم، ثم الشافعية ثم الحنابلة ثم الظاهرية، ويجوز الاختصار على هذه المذاهب أو على بعضها حسب تحديد الباحث ويجوز زيادة بعض المذاهب كالشيعة والاباضية هذا وينبغي التنبيه إلى أن بعض الموضوعات الفقهية الحديثة تحتاج إلى دراسة جادة وسؤال لأهل التخصص وعدم الاختصار في جمع الأدلة على ما ذكره الفقهاء فقط، بل من مظانها الصحيحة.

٣- المنهجية في البحث: والمراد بها تنظيم المعلومات بحيث يكون عرضها عرضاً منطقياً سليماً متدرجاً بالقارئ من السهل إلى

الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول منتقلاً من المسلمات إلى المخفيات، متوخياً في كل ذلك انسجام الأفكار وترباطها وفي إيراد الباحث للأدلة ينبغي أن نقدم المنقول على المعقول، وفي إيراد الأدلة من المنقول يقدم الأدلة من الكتاب على الأدلة من السنة، وفي إيراد الأدلة من السنة يقدم الأقوى فالقوى، والضعيف، وهكذا طوال بحثه.

هذه هي أهم خصائص البحث العلمي، وهناك أمور أخرى تدل على أصالة البحث ومكانته، ومدى التزامه بالمنهج العلمي الصحيح، كالعنوان الجيد، وكالترباط والتجانس بين الفصول والمباحث والفقار، وكاستعمال الهوامش استعمالاً صحيحاً، وكما يلحقه الباحث ببحثه من فهارس وقوائم للمعلومات والمصادر، وكل ما يسهل الاستفادة ببحثه.^(١)

هذا وينبغي التأكيد على أن القيمة العلمية الحقيقية في البحث لا تكمن في حجم البحث طويلاً أو قصراً، بل في مضمونه ومحتواه، وما توصل إليه من نتائج جديدة وإضافات أصيلة وثمرات مرجوة.^(٢)

^١ - منهج البحث العلمي د/ حامد محمد أبو طالب / ٢٠-٢١.

^٢ - البحث الفقهي، د/ إسماعيل سالم عبد العال/ ١٩.

المطلب الثالث

صفات الباحث

الباحث العلمي هو الشخص الذي يعمل في استكشاف الحقيقة العلمية. والعمل في البحوث العلمية يتطلب فيمن يزاوله صفات معينة، حتى ينجح في عمله، ويصل إلى الحقيقة التي يبحث عنها، ومن أهم هذه الصفات ما يلي:

١- تقوى الله سبحانه وتعالى:

من أهم صفات الباحث التي يجب أن يكون متحلياً بها تقوى الله سبحانه وتعالى -أي ما كان مجال بحثه- لاسيما بحوث العقيدة والشريعة وسائر العلوم التي ينتفع بها في الآخرة. ذلك أن تقوى الله سبحانه وتعالى تيسر للباحث السبل وتفتح له مغاليق الأمور.

قال تعالى: "ومن يتق الله يجعل له مخرجاً"^(١)

وقال تعالى: "ومن يتق الله يجعل له من أمره يسراً"^(٢)

يقول ابن رشد: ومن أفضل ما يستعان به على الطلب تقوى الله

^١ - الطلاق / ٢

^٢ - الطلاق / ٤

العظيم فإنه عز وجل يقول "واتقوا الله ويعلمكم الله" (١)
ويقول الإمام الشافعي:

شكوت إلى وكيم سوء حفظي

فأرشدني إلى ترك المعاصي

وأخبرني بأن العلم نور

ونور الله لا يهدي لعاصى

وتستلزم التقوى، وينتج عنها: إخلاص النية لله سبحانه وتعالى، فالنية الصالحة هي "خطوة الأولى والكبرى في طريق التوفيق والوصول إلى الحق، كما تستلزم التقوى العمل بالشرع والعمل بالعلم، فمن لم يعمل بعلمه كان علمه حجة عليه، والأخير في علم لا يورث عملاً (٢).

٢ - الكفاءة العلمية:

ذلك أنه أي بحث من البحوث العلمية إنما تقوم على أساسات وأوليات علمية في علوم شتى، الأمر الذي يستدعي أن يكون الباحث على قدر كبير من الكفاءة العلمية، ولاسيما في مجال تخصصه.

٣ - حب البحث:

أي لابد أن يكون عمل الباحث في عمله نابعاً عن حب منه

١ - المقدمات لابن رشد / ٢٨، والآية من سورة البقرة / ٢٨٢.

٢ - منوج البحث العلمي، د/ حامد محمد أبو طالب / ٣٠.

ورغبته في الوصول إلى الحقيقة، خدمة لدينه ولوطنه ولمجتمعه، وينبغي أن يكون هذا الحب وتلك الرغبة هما الدافعان للباحث في القيام ببحثه، وليس شيئاً آخر من شهرة أو درجة أو تفاخر أو ما إلى ذلك.

قال النووي: "يجب على المعلم أن يقصد بتعليمه وجه الله تعالى، وألا يجعله وسيلة إلى غرض دنيوي فيستحضر المعلم في ذهنه كون التعليم أكثر العبادات ليكون حاثاً له على تصحيح النية ومخرجاً له على صيانتها من مكراته ومن مكروهاته مخافة فوات هذا الفضل العظيم والخير الجسيم.

وقد قالوا: "طلبنا العلم لغير الله، فأبى أن يكون إلا الله".

معناه: "كانت عاقبته أن صار الله" (١).

وقال بعض الحكماء: العلم يفتقر إلى خمسة أشياء متى نقص منها شيء، نقص من علمه بقدر ذلك، وهي: ذهن ثاقب، وشهوة باعثة، وعمر طويل، وجدة، واستاذ (٢).

٤ - مرونة الفكر:

يجب أن يكون الباحث متحلياً بالمرونة الفكرية، حتى يتمكن من التجرد في بحثه عن الهوى والعصبية أيأ كانت، ويتمكن من تلقى آراء

١ - المجموع للنووي / ٣٠/١.

٢ - المقدمات لابن رشد / ٣١.

الآخرين وأعمالهم بما يليق بها من تقدير، حتى وإن كانت مخالفة لرأيه، ومذهبه واتجاهه.

٥ - القدرة على التنظيم:

ذلك أن الباحث إذا كانت له القدرة على التنظيم أمكنه أن ينظم معلوماته ويرتبها ترتيباً منطقياً متسلسلاً، ومن ثم تتساق أفكاره متدفقة على ذهن القارئ، لا يكاد يبدأ في فكرة منها حتى يجد نفسه سائراً معها في سلسلة وسهولة باحثاً عما بعدها من أفكار مترتبة متسلسلة.

٦ - الصبر:

ينبغي أن يكون الباحث صبوراً، واسع الصدر، جلدأً أمام مشاق البحث وصعوباته، لا يتطرق الملل إلى نفسه مهما طال به طريق البحث، لا يستعجل نتيجة البحث، والوصول إلى النهاية، وكثير من البحوث العظيمة القيمة ضاعت فائدتها وقيمتها من جراء استعجال الباحثين، ونفاد صبرهم.

يقول ابن رشد "ولا يحصل العلم إلا بالعناية والبحث والنصب والصبر على الطلب كما حكى الله تعالى عن موسى عليه السلام أنه قال للخضر: "ستجدني إن شاء الله صابراً ولا أعصي لك أمراً"^(١)

^١ - الكهف/ ٦٩

وأنه قال لفتاه: "لقد لقينا من سفرنا هذا نصبا"^(١)

وقال سعيد بن المسيب: "إني كنت لأرحل في طلب العلم والحديث الواحد مسيرة الأيام والليالي. وبذلك ساد أهل عصره، وكان يسمى سيد التابعين، وكان سحنون إذا حث على طلب العلم والصبر عليه تمتل هذا البيت:

أخلق تروى الصبر أن يحظى بحاجته

ومدهن القرع للأبواب أن يلجا^(٢)

٧- وبالجملية يجب أن يكون الباحث متحملاً بأخلاق العلماء جميعها لاسيما الأمانة، فلا ينسب لنفسه ما ليس له، ولو كانت عبارة صغيرة، والنزاهة فيكون دافعه للبحث في العلم في حد ذاته، وليس الشهرة أو المال، أو مجالسة عليّة القوم، أو ما إلى ذلك، والتواضع للعالم وغير العالم، والإخلاص في عمله، لا يضمن عليه بمال أو وقت أو جهد أو تفكير إلى غير ذلك من أخلاق العلماء.^(٣)

هذه هي صفات الباحث عموماً في أي علم كان.

وهناك أمور يجب أن يراعيها الباحث في مجال البحث الفقهي خصوصاً منها ما يلي:

^١ - الكهف/ ٦٢

^٢ - المقدمات لابن رشد/ ٥٨٢٥٧.

^٣ - كتابة البحث العلمي، د/عبد الوهاب أبو سليمان/ ٣٨.

أ- أن يكون اختيار الباحث لموضوع من موضوعات الفقه مما يمس أوتار المجتمع، لا يحتاج المجتمع لبيان الأحكام الشرعية المتعلقة به حتى يكون الموضوع حيويًا مفيداً للناس.

ب- يلزم التعرض لآراء الفقهاء في المذاهب المختلفة لا أن يقتصر العرض على رأى فقهي واحد وإنما يجب أن يأتي البحث شاملاً لآراء الفقهاء في المذاهب المختلفة وما جاء من أقوالهم.

ج- لا يكفي أن يورد الباحث آراء الفقهاء في بحثه، بل لابد له من أن يورد الأدلة التي يستند إليها آراء الفقهاء من ناحية، ورد من عارض الرأى من الفقهاء، ثم يرجح الباحث ما يراه راجحاً بشرط أن يقيم الدليل على ترجيحه للرأى الذي يراه بادٍ له وأسانيد مقنعة دون تعصب أو هوى.

د- لابد وأن يكون للباحث مجاله في البحث فلا يكفي أن يرجح الآراء الفقهية، بل يجب على الباحث أن يظهر للقارئ جهداً يستحق منه القراءة ويرجى منه الفائدة، وإلا كان عمله تكراراً وسبقه به الآخرون، فلا بد للباحث أن يضيف جديداً إلى بحثه يستند إلى الأدلة الشرعية والنقلية والفعلية.

هـ- قد يكون في المذهب الواحد عدة آراء في حكم مسألة من المسائل، فعلى الباحث أن يورد كل الآراء أو بعض الآراء دون الأخرى لهوى في نفسه أو برغبة منه للتدليل على صحة ما يقوله

الباحث أو استنتاجه أو النتائج التي توصل إليها في بحثه.

و- يلزم الباحث عند إيراد آرائه الفقهية أن يستند مما يرى إلى الأدلة الشرعية خاصة القرآن الكريم والسنة النبوية، وأن يستند مما يستند إليه من السنة الأحاديث الصحيحة وعليه حينئذ أن يراعى بدقة تخريج الأحاديث النبوية.^٢

ز- لا بأس من الرجوع إلى المؤلفات والمراجع الحديثة التي تعرضت لموضوع البحث، بل هذا من أهم الأمور التي يجب أن يراعيها الباحث حتى يكون على دراية وعلم بما وصل إليه البحث الفقهي في المسائل المختلفة، وأن يناقش تلك الآراء والأفكار التي وردت في تلك المراجع حتى يكون البحث ثرياً مما يؤتى أكله وأثره، وأن يكون البحث متكاملًا.

(ج) يلزم الباحث أن يشير إلى ما يتميز به الفقه الاسلامي من أمور فاقت تلك القواعد والقوانين الوضعية ليبين تميز الشريعة الاسلامية عن غيرها من القوانين الوضعية وشمولية الشريعة وعمومها وتميزها في كل المجالات، بالاضافة على إظهار الشريعة وما تحتوية الفقه الاسلامي من كمال من غير نقض ولا قصور اللذان يعتريان دائماً القواعد والقوانين التي يصنعها البشر، لان الشريعة الاسلامية والفقه الاسلامي جاءا تامين كاملين لانهما من صنع رب البشر.

(ط) يلزم الباحث ايضاً أن يبين للقارئ الكريم أن الفقه الاسلامي ومن قبله الشريعة الاسلامية جاءا صالحين لكل زمان ومكان دون الحاجة إلى تعديل وتبديل او تقييد كشأن القواعد القانونية الوضعية لأن الشريعة الاسلامية جاءت لاسعاد البشر والخلق جميعاً في كل زمان ومكان وانها صالحة لكل زمان ومكان، وأن السعادة والخير والهناء والأمن والأمان والرفاهية في الاتباع لشريعة الله عز وجل لا للتقليد والجرى وراء تشريعات وضعية إن صلت لزمان ما فانها لا تصلح لزمان آخر، وإن صلت لمكان فإنها لا تصلح لمكان آخر لانها متغيرة بأسباب وظروف المجتمعات ، لهذا فيلزم إما تعديلها أو تغييرها وتبديلها لتتوافق مع ظروف وأحوال الناس، أما الشريعة الاسلامية فهي شريعة الشمول أو العموم لأنها من عند الله تعالى العليم الخبير. (١)

المطلب الرابع

أنواع البحوث من حيث الدرجة العلمية

تتنوع البحوث وتختلف عمقا وقيمة وهدفاً على النحو التالي:

١- بحث في مرحلة الإجازة العالية (الليسانس أو البكالوريوس):

وهو بحث يكلف طلاب هذه المرحلة بإجرائه وغالباً ما يكون

بحثاً قصيراً، حول نقطة محددة أو موضوع معين ويكون هذا البحث في حدود معارف الطالب ومداركة، وغالباً ما يكون حجمه صغيراً لا يتجاوز خمسين صفحة، ولكن يراعى ابتداءً أن حجم البحث من نتائج تعود بالفائدة على العلم والمجتمع والباحث، فالعبرة بالكيف لا بالكم.

والهدف من هذا البحث تعميق معلومات الطالب في الموضوع الذي يكتب فيه، وتدريبه على ترتيب أفكاره في الموضوع وعلى عرضها عرضاً يتمشي مع المنطق والذوق السليم.

كما يهدف هذا النوع من البحوث إلى اطلاع الطالب على عدد محدود من مراجع المادة موضوع البحث والاطلاع على اساليب اساتذة متعددين في هذه المادة، كما يقصد منه أيضاً لفت أنظار الطلاب وأذهانهم إلى متعة البحث العلمي وروعته، تلك المتعة التي جذبت كثيراً من الباحثين فأمضوا حياتهم كلها في البحث العلمي دون سواه من متع الدنيا.

ويكون هذا البحث بإشراف أحد الاساتذة، ولكن الإشراف يكون عاماً، وغير مباشر نظراً لكثرة الطلاب، وغالباً ما يكون في صورة توجيهات عامة للطلاب، ومن ثم فلا يشعر بهذا النوع من الإشراف إلا المثابرون الجاثون من الطلاب.

١ - محاضرات للدكتور/ محمد ابراهيم التندى، القاها على طلبة الدراسات العليا بدار علوم المنيا.

وهذه البحوث في الحقيقة لا تعدو أن تكون تقارير علمية^(١)

٢- بحث لنيل درجة التخصص (الماجستير):

وهو بحث يعدّه طالب الدراسات العليا كإمتحان لطالب التخصص يكشف عن افكار الطالب ومواهبه، ومدى صلاحيته للتحضير لدرجة الدكتوراه.

كما أن بحث الماجستير أقل من بحث الدكتوراه عمقاً كما أن الأخير يحتوى بلاشك على قدر أكثر من المصادر.

ويمكن أن يكون بحث الماجستير موضوعاً يضيف جديداً للعلم ويخدم البشرية، أو يكون تحقيقاً لمخطوطة تستحق التحقيق، نظراً لأن تحقيقها يضيف شيئاً هاماً وجديداً للعلم.

ويهدف بحث الماجستير إلى تقديم إضافة جديدة للعلم، إلى جانب إعطاء الطالب فرصة للدخول في الأبحاث العميقة تحت الإشراف المباشر لأحد الاساتذة المتخصصين لتكون هذه الفرصة تجربة له في البحث تمكنه من تدارك ما قد يقع فيه من أخطاء ويتلافها عند إعداده للدكتوراه.

كما يهدف بحث الماجستير على إمتاع الباحث الجديد بمتعة البحث العميق، مما يكون دافعاً للباحث لمواصلة البحث للحصول على درجة الدكتوراه.

وليس لبحث الماجستير حجم محدد إذ العبرة في الكيف لا في الكم.

^١ - كتابه البحث العلمي د/ عبد الوهاب أبو سليمان/ ٣١

٣- بحث لنيل درجة العالمية (الدكتوراه):

البحث الذي يقدم لنيل درجة الدكتوراه يشابه إلى حد كبير بحث الماجستير، حيث يعدّه طالب بالدراسات العليا لنيل درجة الدكتوراه ويكون البحث تحت الإشراف المباشر لأحد الاساتذة المتخصصين في المادة، غير أن بحث الدكتوراه يعتمد على مراجع أكثر وأكثر، والدراسة فيه أعمق وأغزر، وأوسع وأشمل، ومستوعبة للموضوع من جميع جوانبه.

ويمكن أن يكون بحث الدكتوراه موضوعاً يضيف جديداً للعلم ويخدم البشرية، كما يمكن أن يكون تحقيقاً لمخطوطة، إذا كان تحقيقها وإخراجها يعد إضافة جديدة للعلم وخدمة للبشرية.

ويهدف بحث الدكتوراه إلى تقديم إضافة علمية جديدة تثرى العلم وتخدم البشرية بما يقدمه من أفكار جديدة.

ويجب أن يدل البحث على أن صاحبه أصبح ذا قدم راسخ في هذا العلم، واسع الاطلاع فيه، وأنه قد تمت عنده ملكة البحث، وأصبح يستطيع إجراء البحوث مستقلاً دون إشراف.

ومن ينال هذه الدرجة يلقب بـ "دكتور".

٤- بحث لمجلة علمية:

وهو بحث يكتبه صاحبة دون إشراف من أحد ويقدم لمجلة علمية

تهتم بنشر البحوث في مجال من مجالات العلم الواسعة، وقد تكون مجلة لجامعة أو لكلية، أو لمركز علمي، أو لجمعية علمية. أو هيئة علمية أو غير ذلك.

وحتى يُنشر بحث في مجلة علمية يجب أن يتسم بطابع البحوث العلمية، حيث يخضع كل بحث من البحوث لمراجعة من هيئة علمية، تشرف على المجلة، أو تعرضه على محكمين يبدون رأيهم في البحث، ومدى قابليته للنشر.

فإن كان البحث صالحاً للنشر نشرته المجلة وإلا ردت له لصاحبه.

ولهذه البحوث والمجلات أهمية كبيرة للمتخصصين والطلاب، ذلك أن كتاب البحوث كثيراً ما ينتهون إلى معلومات جديدة فيها أو يثيرون موضوعات تحتاج إلى البحث وتضييق أوقاتهم عن النهوض بها أو إكمالها.

٥- بحث لمؤتمر علمي أو مجمع علمي:

وهو بحث يكتبه صاحبه دون إشراف علمي أيضاً ويقدمه لمؤتمر علمي يعقد لمعالجة موضوع أو موضوعات معينة.

ويجب أن تضيف هذه البحوث أفكاراً علمية جديدة، أو أن تقدم حلاً لمشكلة معروضة أو تزيل غموضاً علمياً.

ويقدم البحث إلى الهيئة المنظمة للمؤتمر، والغالب أن هذه الهيئة تحدد الموضوع أو الموضوعات وتحيط بها الباحثين قبل المؤتمر

بوقت كاف، وتحدد زمان ومكان المؤتمر.

وتلقى البحوث المقبولة أمام المجتمعين في المؤتمر العلمي ليخرج المؤتمر في النهاية بمجموعة من الأبحاث والتوصيات في الموضوع أو الموضوعات التي طرحها المؤتمر، وغالباً ما تطع هذه البحوث بعد ذلك.

ومن أمثلة هذه المؤتمرات: المؤتمرات المتعددة التي يعقدها مجمع البحوث الإسلامية بمصر منذ إنشائه عام ١٩٦١م، والمؤتمرات التي يعقدها مجمع الفقه الاسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي بجدة، ومؤتمر الفقه الاسلامي الذي عقدته جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض سنة ١٣٩٦هـ - ومؤتمر السنة الذي عقد بالقاهرة عام ١٩٧٨م - ومؤتمر الدعوة الذي عقد بالقاهرة ايضاً عام ١٩٨٨، وغير ذلك كثير.

المبحث الثاني

مراحل البحث العلمي

وينقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب:

المطلب الأول: كيفية اختيار موضوع البحث.

المطلب الثاني: ضوابط اختيار البحث.

المطلب الثالث: العناصر الأساسية لخطة البحث.

المطلب الرابع: العناصر الأساسية لمقدمة البحث وخاتمته.

المطلب الخامس: تحقيق المخطوط الفقهي ودراسته.

المطلب الأول

كيفية اختيار موضوع البحث.

يعد اختيار موضوع البحث أهم مرحلة من مراحل البحث إذ يتوقف البحث على موضوعه ودرجة أهميته .

واختيار البحث وموضوعه هو مهمة الطالب أولاً وأخيراً فإن الطالب الذي يظفر بجدة وعمله ببحث له أهمية مرتبطة بواقع الناس يتوقع نجاحه وتفوقه في بحثه بخلاف أولئك الذين تقدم لهم الموضوعات جاهزة سرعان ما يبدو فشلهم العلمي.

فإن من أخطر الأشياء أن يبدأ الباحث حياته عالة على غيره من الباحثين الذين سبقوه، فإن ذلك يصبح خاصية من خواص بحوثه، ولا يستطيع فيما بعد أن يتحول باحثاً بالمعنى الدقيق لكلمة باحث، فقد انطبع بطابع التبعية لغيره، ولم يعد يشعر لنفسه بوجود حقيقى، فوجوده دائماً تابع لوجود غيره كوجود النباتات المتسلقة على الاشجار الشامخة. (١)

هذا ويتم اختيار الباحث للموضوع عن طريق القراءة الواسعة الشاملة في مجال التخصص.

وينبغي أن يمزج في قراءته بين القديم والحديث وأن لا تقتصر

قراءته على الكتب الحديثه فقط، بل إن المصادر القديمة هي الموسوعات الفقهية التي يمكن أن تفجر له بعض الموضوعات التي يمكن أن تشكل مستقبله العلمي.

ومما يساعد على الاختيار الدقيق للموضوع، فضلاً عن القراءة الواسعة الاتصال بالاساتذة المتخصصين في الجانب المراد بحثه.

فمثلاً لابد أن يسأل نفسه في أي مجال من مجالات الفقه يريد أن يبحث؟ هل يبحث في فقه مذهب معين، أم يجعل دراسته مقارنة بين المذاهب، وأية مذاهب هي، هل الأربعة المشهورة أم غيرها؟

وأيضاً هل يبحث في آيات الاحكام، اوفى أحاديث الاحكام، أو مناهج المصنفين في هذا، أم يبحث في جهود فقيه من فقهاءنا وتأثيره فيمن بعده، أم يتناول مشكلة فقهيه معاصرة تحتاج إلى تكييف فقهي لها، أم يحاول بناء نظرية فقهية إسلامية من قواعد الفقه الإسلامي ومبادئه في احد جوانبه^(١)

وينبغي للباحث ان يحدد معالم بحثه تحديداً دقيقاً بحيث لا يكون واسعاً جداً، أو ضيقاً جداً، لأن الأول يحتاج إلى جهود متضافرة تخرج عن طاقة باحث واحد، وأما الثاني فإنه لا يفى برسالة جامعية ينال بها درجة علمية، إلا أن الأخير يصلح لتدريب الطلبة والطالبات في

١ - البحث الفقهي. د/ اسماعيل سالم/ ٢٣

المراحل الفقهية من التعليم الجامعي على البحث العلمي الدقيق المتخصص.

فالموضوعات الواسعة جداً لا يرجى من ورائها نفع كبير ولا ثمرة طيبة.

والخلاصة: أن حسن اختيار الموضوع يعد من العوامل القوية في نجاح البحث، فلا بد للطالب أن يختار البحث الذي يلقى صدى قوياً في نفسه وتجارباً تاماً مع ميله وفكره، فلا يختار موضوعاً لا يميل إليه أو آخر يخالف عقيدته، ويسبق اختيار الموضوع الإعداد لهذا الاختيار بالقراءة الواسعة للعلم الذي سوف يتجه اليه الباحث لاختيار الموضوع منه، فهي التي تكون البحث، وعليه أن يبحث عما إذا كان هذا الموضوع كتب فيه أو لا، فيلزم أن يكون الموضوع إما شيئاً لم يبحث من قبل، وهذا سيوصله إلى نتائج جديدة، وإما ان يكون الموضوع قد بحث فيه بعض الجوانب دون البعض الآخر، وقد يكون الموضوع شرحاً لبعض الأمور المختلفة غير الواضحة مثل شرح بعض الكتب والمصنفات، وهناك بعض المؤلفات ولكنها لم تكن ذات نتائج إيجابية، ولذا يمكن للباحث ان يتناول هذه المؤلفات ويحاول ان يخرج منها بنتائج جديدة او موضوع متفرق يحسن جمعه وفهرسته.

ولابد من استشارة المشرف في اختيار الموضوع لأن المشرف أقدر منه على معرفة الموضوعات وحدودها، وهل كتب فيها سابقاً

أم لا، والجهد الذى يمكن ان يبذل فيها والنتائج التى يمكن أن يتوصل إليها الطالب. وكذلك فربما أن يكون المشرف عنده بعض الموضوعات التى يرى أنها فى حاجة إلى بحث، فيختار للطالب أحد هذه الموضوعات، ولا ينبغي أن يقتنع الطالب بما يقترح عليه المشرف إلا بعد أن يقرأ ويدرك أبعاد هذا الموضوع، والمادة الأولية التى يمكن أن يجمعها لهذا الموضوع، ولا مانع أن يستشير أهل العلم فى الاختيار.

المطلب الثانى

ضوابط اختيار البحث

من العوامل التى تساعد على نجاح البحث واثبات ثمرته الموجودة ما يلى:

١- ألا يكون قد كتب فيه من قبل، بل هذا شرط تشترطه الجامعات، ضماناً للأصالة والجدة، وانتظاراً للنتائج المرجوة من البحث.

٢- عقيدة الباحث وعاطفته وكذلك أخلاقه وطموحاته، وكذلك الأمر بالنسبة للمشرف عليه، بل والبيئة نفسها.

٣- طريقة عرض الباحث ومقصده، فكلما كان عرض الباحث عظيماً، ومقصده نبيلاً مبتغياً الحق ومرضاه وجه ربه الأعلى، نال الله له الصعاب ومهد له طريق الصواب، وكما قال ابن عباس رضى الله عنهما "إنما يعطى الرجل على قدر نيته".

٤- أن يكون الموضوع مهماً

أى يجب أن يكون موضوع البحث ذا أهمية تستحق الجهد الذى سيبذل فى سبيله، وتتمثل هذه الأهمية فى الفائدة التى تعود على العلم والمجتمع والباحث من هذا البحث، فينبغى أن تكون إضافة علمية جديدة للعلم يسعد بها الباحث طوال حياته لما يقدم من أفكار تخدم مادة التخصص، كما يقدم خدمة للمجتمع، كما يشمل عليه من أفكار تضع حداً أو حلاً لمشكلة قائمة، كما يخدم الباحث نفسه فى مجال عمله أياً كان هذا العمل.

قال بعض الحكماء: "خير العلم ما نفع، وخير القول ما ردع".

وقال بعض الأدباء: "ثمره العلوم العمل بالمعلوم" (١)

٥- أن يكون جديداً

يجب أن يكون الموضوع جديداً أى لم يبحث قبل ذلك أو بُحث ومضت عليه مدة، أو لم يسجله باحث لاجراء بحث فيه.

وتحتفظ الجامعات ومراكز البحث العلمى بسجلات تسجل فيها الموضوعات التى بُحثت، وتلك التى لم تُبحث، وأكثر جامعات العالم وضعت هذه المعلومات على الحاسبات الآلية التى يمكن الدخول عليها من أى مكان فى الدولة والحصول على المعلومة المطلوبة فى لحظات.

١ - كتاب أدب الدنيا والدين للماوردي/ ٦٩

ولا يجوز لباحث ان يبحث موضوعاً تناولة باحث آخر إلا إذا مضت مدة معينة هي خمس سنوات في بعض الجامعات وعشر في بعضها الآخر.

وقد أصدر مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض دليلاً للرسائل الجامعية التي نوقشت في مختلف مراكز البحث العلمي بالمملكة العربية السعودية، وقد ضم في طبعته الثانية عناوين جميع الرسائل التي أجازت بالمملكة حتى نهاية عام ١٤١٣هـ - إضدّفه إلى بعض الرسائل التي نوقشت في مطلع عام ١٤١٤هـ في شئ فروع المعرفة، وهو عمل مفيد جداً، وينبغي أن يكون هذا الدليل متوافراً لدى جميع مراكز البحث العلمي في العالم، لما له من أهميه بالغة للعلم والعلماء.

وتتعاون الجامعات ومراكز البحث العلمي فيما بينها بتبادل قوائم للموضوعات التي بُحثت ، وتلك التي تحت البحث، حتى لا يتكرر بحث الموضوعات.

ولذلك يجب على الباحث عند اختيار موضوعه مراجعة هذه القوائم في كليته، وما شابهها من الكليات او مراكز البحث العلمي في مجال التخصص.

٦- أن يكون الباحث راغباً في الموضوع

ينبغي أن تكون للباحث رغبة أكيدة وميل واضح لبحث الموضوع،

ذلك ان الباحث سيعايش هذا الموضوع سنوات قد تطول وستقترن باسمه مدى حياته، فإذا توافر حب الباحث لموضوعه ورغبته ببحثه فسيكون البحث أكثر متعة، لأن البحث سيمتزج بدمه ويتصل بروحه.

وسيكون الباحث أكثر حماساً وصبراً في معالجة البحث وتحمل مشاقه، ومواجهة صعوباته^٢ لأنها مشاق، وصعوبات من محبوب وفي سبيله.

٧- أن يكون الباحث قادراً على السير فيه:

أى يجب أن تتوفر لدى الطالب القدرة على السير في موضوع البحث الذى يريد ان يسجله من حيث الثقافة والمال والوقت.

فالتالب الذى لا يجيد لغات أجنبية لا يكون موفقاً في اختياره إذا اختار موضوعاً يحتاج إلى لغات أجنبية، ومن ثم يجب على مثل هذا الطالب أن يبتعد عن بحث الموضوعات التي يتوقف بحثها على لغات أجنبية، أو معظم مراجعها بهذه اللغات، والتالب الذى يفتقد القدرة المالية يجب ان يبتعد عن البحث في الموضوعات التي تحتاج إلى سفريات كالموضوعات التي تضطره أن يسافر إلى بلاد معينة للاطلاع على مراجع خاصة ، لا تتوفر في بلده كالاطلاع على مخطوطات نادرة توجد في بلاد بعيدة أو الموضوعات التي تحتاج إلى مراجع حديثة لم تزود بها المكتبات بعد.

والتالب المقيد بوقت معين كطلاب البعثات العلمية والمعيردين

يجب عليه أن يراعى فى اختيار موضوعه امكانية الانتهاء من الموضوع خلال المدة المقيده بها، والطالب أعرف الناس بقدراته، ومن هنا يجب أن يعطى الفرصة كاملة لاختيار الموضوع الذى يتناسب مع قدراته وميوله، ومن أكبر الأخطاء فى هذا المجال أن يكلف الطالب بأجراء بحث فى موضوع معين، أو أن توزع الموضوعات على الطلاب بالترتيب.

يقول النووى: "وينبغى أن يعتنى بالتصنيف إذا تأهل له، فيه يطلع على حقائق العلم ودقائقه ويثبت معه، لأنه يضطره إلى كثرة التفنيس والمطالعة والتحقيق والمراجعة والاطلاع على مختلف كلام الأئمة ومتفقه، وواضحه من مشكله، وصحيحه من ضعيفه، وجزله من ركيكه، وما لا اعتراض عليه من غيره، وبه يتصف المحقق بصفه المجتهد، وليحذر كل الحذر أن يشرع فى تصنيف مالم يتأهل له فإن ذلك يضره فى دينه وعلمه وعرضه، وليحذر أيضاً من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه، وتزديد نظره فيه وتكريره، وليحرص أيضاً على إيضاح العبارة وإيجازها، فلا يوضح إيضاحاً ينتهى إلى الركاكة، ولا يوجز إيجازاً يفضى إلى المحق^(١)

٨- أن تكون مادته العلمية متوافرة:

حتى يكون الاختيار موفقاً يجب أن تكون مادة البحث العلمية

متوافره فى مراكز المعلومات المحلية، ذلك أن الباحث له يكتب رسالته من فراغ أو من معلوماته الخاصة، بل لابد لكل بحث من مادة علمية ينطلق منها ويعتمد ويبنى عليها، فلا بد إذن من توافر هذه المادة العلمية من مصادر الأصلية، بل ولا بد أن تكون هذه المادة متاحة بالقدر الكافى لإعداد الرسالة المطلوبة (ماجستير أو دكتوراه).

٩- أن يكون مقداره مناسباً:

يجب أن يكون مقدار موضوع البحث مناسباً، فلا هى بالواسع جداً ولا بالضيق جداً، ذلك أن الموضوع الواسع سيصعب على الباحث حصره والإلمام به من جميع جوانبه، مما يضطر الباحث إلى الاختصار فى بعض جوانبه وإهمال بعضها الآخر، ومن ثم فلن يخدم الموضوع خدمة جيدة.

والموضوع الضيق جداً سيصعب على الباحث معالجته مما يضطره للتوسع فى نقاط البحث وإضافه معلومات قد تكون بعيدة الصلة عن موضوع الحديث فما يبعد البحث عن الموضوعية وينفى عنه صفه هامه من صفات البحث العلمى.

والجدير بالذكر أنه لا اعتبار للحجم فى تقييم البحوث فلا قيمة لكتابة آلاف الصفحات التى لا تضم شيئاً، والبحث الذى يحتوى على إضافة علمية جديدة يحوز أعلى درجات التقدير وإن كان حجمه صغيراً.

١٠- أن يكون فكرته واضحة:

ينبغي أن يكون الموضوع واضح الفكرة حتى يستطيع الباحث أن يتبين طريق بحثه من البداية، ويعرف حدوده وأبعاده أيضاً.

أما إذا كان البحث غامض الفكرة فإن الباحث لن يعرف المعلومات التي تدخل في بحثه، والتي لا تدخل، ولن يكون محيطاً بأجزاء موضوعه ونقاطه، ولن يعرف ما الذي يمكن أن يضيفه من المعلومات مما يدخل تحت الموضوع وما لا يدخل بحثه مما يجعل الباحث يقرأ كثيراً، ويسجل معلومات شتى ما له صلة بالموضوع، وما ليس له صلة^(١).

المطلب الثالث

العناصر الأساسية لخطة البحث

هناك عناصر أساسية ينبغي توافرها في الخطة وهذه العناصر هي:

١- عنوان البحث: فعنوان البحث يجب أن يقرأ الموضوع منه، بحيث يدل على أجزائه وأبعاده دلالة علمية دقيقة تمكن القارئ المتعجل من إدراك مضمون البحث لأول وهله^(٢).

فإن أول ما يطالع القارئ من البحث عنوانه، ولذلك يعد اختيار

عنوان البحث من أهم النقاط في اجراء البحث، ولو تسرع الطالب في اختيار عنوان بحثه فإن ذلك سينعكس على الباحث وعلى بحثه طوال فترة إعدادة، وفي مناقشته، وبعد المناقشة.

ولذلك ينبغي على الطالب أن يعرض عنوان موضوعه على أساتذة متخصصين، ويسمع ملاحظاتهم عليه، حتى يخرج العنوان مشتملاً على مواصفات العنوان الجيد وحتى لا يجد الباحث بنفسه بعد ذلك مضطراً إلى الكتابة في نقاط لم يكن يقصدها، أو أن يترك موضوعات كان يقصدها، لأن الطالب سيكون مقيداً في كتاباته بحدود عنوان الموضوع المسجل.

وعلى ذلك يجب مراعاة هذه الأمور قبل اتخاذ إجراءات تسجيل الموضوع، حتى لا يضطر الباحث إلى تغيير العنوان، ويبدأ مدة جديدة مما يضاعف عليه الوقت.

ويراعى أن يحمل العنوان الطابع العلمي الهادي الرصين بعيداً عن العبارات الدعائية المثيرة التي هي أنسب وألصق بالإعلانات التجارية منها إلى الأعمال العلمية، أما الأعمال العلمية فيتختم أن تتحلى عناوينها بالموضوعية المجردة من الإثارة والانفعالية.

٢- وضع تقرير عن أهمية الموضوع أو البحث فيه بعد القراءة في هذا الموضوع الذي اختاره من الممكن أن يضع التقرير الذي يقنع نفسه أولاً أن هذا الموضوع له أهميه كبيرة، ومراحل من البحث منه

١ - كتابه البحث العلمي. د/ عبد الوهاب أبو سليمان / ٤١

٢ - كتابة البحث العلمي. د/ عبد الوهاب أبو سليمان / ٤٦

واضحة له، ومعظم مصادره معروفة لديه، واقتراحاته حول النتائج التي يمكن ان يتوصل إليها في أثناء قراءته حول الموضوع.

فالتقرير يبين أهمية الموضوع والحاجة الماسة إلى دراسته والمنهج الذي يمكن أن يتبع في دراسته، والنتائج التي يمكن أن يتوصل إليها الباحث من هذا الموضوع، وأهم مصادره التي سيعتمد عليها، وتبرز أهمية التقرير من أن هناك موضوعات تبدو أنها ليست جديرة بالبحث. ولكن التقرير يُبرزها بأنها جديرة بالبحث.^(١)

٣- أهمية الموضوع:

يُبرز الطالب تحت هذه الفقرة قيمة بحث هذا الموضوع، ويُظهر الفائدة العلمية والعملية لهذا البحث

٤- مخطط البحث:

حيث يقسم الطالب بحثه إلى أقسام ثم أبواب ثم فصول ثم مباحث ثم مطالب ثم فروع وهكذا.

والأفضل الاكتفاء بالخطوط الرئيسية، ذلك أن الفروع غالباً ما تتعدّل في أثناء البحث فضلاً عن أن كثرتها تؤدي إلى تشتيت فكر القارئ ولا يلزم أن يكون التقسيم كما ذكرنا، بل يجوز أن يكون

^١ - مذكرات في مراحل البحث العلمي. محاضرات ألقاها د/ رفعت فوزى عبدالمطلب على طلبة الدراسات العليا بدار علوم المنيا والقاهرة.

البحث أبواباً أو فصولاً، أو فصولاً فقط، أو مباحث فقط، غاية الأمر أن يكون التقسيم وفقاً لمنهج معين.

٥- منهج البحث:

ويبين الطالب في هذه الفقرة القواعد التي سيتبعها في عرضه لقضايا الموضوع، والوسائل التي سيسلكها ليصل إلى النتائج^(١)

٦- الدراسات السابقة في الموضوع:

إذا كان موضوع البحث قد كتب فيه قبل ذلك فيجب على الطالب ان يدرس ما كتب دراسة دقيقة وأن يقدم قائمة وصفية لما سبق كتابته في الموضوع ويبين صله كل ما كتب قبل ذلك بالبحث الجديد، ويفيد هذا البيان في تجنب تكرار البحث في موضوع واحد، كما يبين للمجلس العلمي الذي سيبحث خطة البحث الفوارق بين موضوع البحث الجديد وما كتب من قبل ذلك، أو على الأقل يبين الدواعي لبحث موضوع ما مرة ثانية.

٧- حدود البحث:

يذكر الطالب في هذه الفقرة أبعاد بحثه، ما يدخل تحت الموضوع وما لا يدخل حتى يتضح من البداية للطالب وللمجلس العلمي النقاط التي يشملها البحث. وتلك التي لا يشملها، ومن ثم يمكن استدراك النقص في الموضوع وحذف الزيادة منه من أول الأمر.

^١ - كتابة البحث العلمي: د/ عبد الوهاب أبو سليمان / ٥١

٨- قائمة أولية بالمصادر:

يذكر فيها الطالب مجموعة من المصادر الأولية التي اشتملت على المادة العلمية للبحث ويمكن الرجوع إليها حتى يطمئن الطالب، ويطمئن المجلس العلمي إلى وجود مادة علمية لهذا البحث.

ويراعى أن خطة البحث التي يتقدم بها الطالب ليست نهائية، ولا يلزم المجلس العلمي بقبولها على وضعها أو رفضها، وإنما يجوز للمجلس أن يدخل عليها ما يراه من التعديلات، سواء بالتغيير أم بالحذف، أم بالإضافة^(١).

مصادر البحث ومراجعته:

يفرق بعض الأساتذة بين المصدر والمرجع، ويرون أن مصادر البحث هي مراجعته الأصلية، وهي أقدم ما يحوى مادة عن موضوع ما^(٢).

ومن هذه المراجع الأصلية تستمد الرسائل قوتها وعظمتها، فيقدر ما تكون مصادرها مراجع أصلية معتمدة أو تكون مخطوطات نادرة تكون قيمه الرسالة ووزنها العلمي، لا سيما إذا كانت المعلومات المستفادة منها لم تسبق من قبل.

أما مراجع البحث فهي المصادر الثانوية للبحث وهي تستقى

^١ - منهج البحث العلمي. د/ حامد محمد ابو طالب / ٦٢

^٢ - كيف تكتب بحث أو رساله. د/ احمد شلبى / ١٥٦

مادتها العلمية من المصادر الأصلية المتعددة وتخرجها في شكل جديد. وإذا وجد الباحث مأربه في مرجع حديث، وجب عليه أن يعود إلى ما أخذ عنه صاحب المرجع الحديث ذلك أن رجوع الباحث إلى المراجع الأصلية ضرورى جداً، فهي الأصل والأساس.

ويرى بعض آخر من الأساتذة أنه لا فارق بين المصدر والمرجع. وأنهما بمعنى واحد، وإن كان هناك فارق بين المصادر الرئيسية والمصادر الثانوية، أو المراجع الأصلية، والمراجع الثانوية، ويقصد بالأصلية: ما كانت أساساً لبحث عليه الرسالة، أما الثانوية فهي ما استفاد منها الباحث فائدة ثانوية.

وأياً كان الأمر، فإن البحث الأصيل هو الذى يقوم على المراجع الأصلية، أما المراجع الثانوية فلا يمكن عدها مصادر، وإنما يمكن الرجوع إليها استثنائياً بمناهجها.

ومن الخطأ البين أن تقوم أبحاث الدراسات العليا على هذه المراجع إلا ما كان منها مشتملاً على معلومات فريدة، وأن تكون مناقشة لفكرة معروضة، أو نقداً أو استحساناً.

ويراعى أن أصالة المرجع تقاس بكونه أقدم ما حوى المادة العلمية فى موضوع ما إلى جانب كونه فى التخصص نفسه.

فاستقاء المعلومات اللغوية من كتب الفقه مثلاً لا يصح، ويعتبر

المرجع هنا مرجعاً غير أصيل، مع أنه من أعظم كتب الفقه، وكذلك بيان درجات حديث نبوى لا يؤخذ من كتاب فقه أو تفسير أو نحو ذلك، وتعتبر هذه المؤلفات مراجع غير أصلية فى هذه المعلومة، ولذلك يجب الرجوع فى بيان درجة الحديث إلى كتب التخرىج، فهى التى تعتبر مصادر أصيلة فى ذلك، وما دام المصدر الأصيل له هذه الأهمية فيجب الاعتماد عليه كلما أمكن ذلك، وتركيز التوثيق به دائماً، ويعمل الباحث على إظهاره، وإبرازه كمصدر لمعلومة معينة، توافرت لها مصادر متعددة لأنه الأصل فى المعلومة.

ولا يرجع الباحث لمرجع متأخر مع وجود غيره متقدم، إلا إذا كان المرجع الأصيل المتقدم غير موجود، أو اشتمل المتأخر على معلومات غير وارده بالمرجع الأقدم أو كانت للمتأخر ميزة تقتضى تقديمه، فهنا يذكر المرجع الأحدث.

وإذا رأى الباحث أن يورد مصادر متعددة لمعلومة ما فيجب أن يرتب المراجع عند التوثيق بها بحسب أسبقية مؤلفيها، الأقدم ثم القديم، ثم الحديث ثم الأحدث.^(١)

على أن هناك بعض الأمور التى ينبغى مراعاتها فيما يتعلق بالمراجع الأصلية والثانوية وهى:

١- قد يكون المرجع حديثاً، ولكنه أصيل، وذلك إذا اشتمل على معلومات لم يشتمل عليها أى مرجع قبله حتى ولو كان هذا المرجع صحيحه.

٢- المراجع الثانوية قد تشمل على معلومات أصلية وذلك إذا اشتملت على أفكار لم يسبقها إليها أحد.

٣- الحقائق العلمية المسلمة يجوز إيرادها بدون توثيق من مرجع أصيل أو ثانوى.

٤- المرجع قد يكون أصيلاً فى علم ما، ولكنه غير أصيل فى معلومة ما، فإن الباحث فى الفقه مراجعه الأصيلة كتب الفقه الأصيلة، وإذا أراد أن يوضح لفظاً، فمراجعته الأصينية فى ذلك كتب اللغة، وإذا استقى هذه المعلومة من كتب الفقه يكون مصدر غير أصيل، وإذا أراد أن يخرج حديثاً فمصدره الأصيل كتب تخرج الأحاديث وإذا اعتمد فى ذلك على كتب الفقه، فإن مصدره يكون غير أصيل، وإذا عرض مسألة فى مذهب معين فمصدره الأصيل كتب الفقه فى هذا المذهب، وإذا استقى رأى من كتاب فقه لمذهب آخر يكون مصدره غير أصيل، وهكذا.^(١)

وسائل التعرف على المصادر:

التعرف على المصادر خبرة يكتسبها الباحث من إجرائه للبحوث

وكثرة اشتغاله بها، ومع ذلك فهناك وسائل يمكن عن طريقها التعرف على المصادر.

ومن هذه الوسائل ما يلي.

١- دوائر المعارف والموسوعات العلمية

رجوع الباحث إلى دوائر المعارف والموسوعات العلمية تمكنه من الوقوف على عدد من مراجع بحثه، ذلك أنها محررة بأقلام مجموعة ضخمة من المتخصصين، ومدون عقب كل مقال فيها قائمة بالمصادر، ويستطيع الباحث أن يصل إلى عدد من مراجع بحثه من هذا الطريق، وعلى الباحث أن يدون هذه المصادر بقوائم مراجع بحثه.

٢- البحوث والوسائل الجامعية:

الأصل والغالب أن تكون البحوث والرسائل ملتزمة بالمنهج العلمي الصحيح، ومن ثم يستطيع الباحث أن يطلع على بحوث، أو وسائل تبحث موضوعات ذات صلة بموضوعه، ومنها يقف على عدد ضخم من المصاجر وعليه أن يبادل بتسجيلها فور ورودها.

٣- الدوريات العلمية المتخصصة:

تصدر مراكز البحث العلمي والجامعات دوريات علمية تُنشر فيها البحوث العلمية التي تهتمها في مجال تخصصها، وهي بحوث

علمية ممكنة على مستوى رفيع ومراجعة الباحث لهذه الدوريات في مجال تخصصه يضع يده على قدر كبير من المراجع.

٤- مدونات المصادر:

وهي مؤلفات يهتم واضعوها بتدوين المصادر في العلوم والفنون المختلفة وأسماء أصحابها.

ومن هذه المؤلفات ما اتخذ أسماء العلوم مدخلاً للحديث عن المؤلفات والمؤلفين، حيث يورد العلم ثم يذكر المؤلفات والمؤلفين، ومما ما اتخذ من أسماء الكتب مدخلاً، حيث رتب المؤلفات حسب ترتيب الحروف أبجدياً، أو أبتيثياً، ومنها ما اتخذ من اسم المؤلف مدخلاً، حيث يورد أسماء المؤلفين مرتبة ثم يذكر مؤلفاته.

٥- الكتب الحديثة الجيدة:

مراجعة الكتب الحديثة الجيدة في مجال التخصص تفيد الباحث قطعاً، ذلك أن هذه الكتب يلتزم مؤلفوها بتوثيق المعلومات التي يذكرونها ومن ثم يستطيع الباحث أن يقف على كثير من المصادر من هذا الطريق.

٦- فهارس المكتبات:

رجوع الباحث إلى فهارس المكتبات في مجال التخصص يضع يده على كثير من المصادر، ذلك أن المكتبات غالباً ما تضع ضمن

فهارسها فهرساً للمؤلفات في كل تخصص، ورجوع الباحث إلى هذه الفهارس يدلّه على كثير من المصادر لبحثه لاسيما المكتبات المتخصصة كمكتبات كليات الشريعة في مجال الفقه والأصول ومكتبه كليات التربية وفي مجال التربوى.. وهكذا.

٧- القائمون على أمر المكتبات:

الاستعانة بالقائمين على أمر المكتبات أمر هام لكل باحث، فهم يقومون على خزائن العلم، وينبغي للباحث مراجعتهم، ومحادثتهم وإطلاعهم على الموضوع وأجزائه، وهم بحكم عملهم سيرشدون الباحث إلى كتاب ثمين أو مخطوط نادر، وعلى الأقل يقربون له الطريق، ويضيئون له. فما يوفر وقت الباحث وجهده.

٨- نوى الخبرة بالبحوث:

تردد الباحث على نوى الخبرة بالبحوث من أساتذة وباحثين أمر لازم، ومفيد للباحث فائدة مباشرة له، ذلك أن عرض الموضوع عليهم بأجزائه، وماقستهم فيه، وطلب عونهم يمد الباحث بمصادر كثيرة لبحثه فهم بحكم خبرتهم سيرشدون الباحث إلى مراجع جديدة أو قديمة، قد تكون غائبة عنه.

٩- المشرف:

مراجعة المشرف على البحث من أهم الوسائل للتعرف على

مصادر البحث، ذلك أن المشرف يعيش البحث مع الباحث، ويظل البحث شاغلاً ذهنه ساكناً في حيز منه حتى ينتهى.

ولذلك نرى أن مراجعته ستفيد الباحث بحصاد الجديد من فكر أستاذه فيما يتعلق ببحثه أو غيره.

من شأن هذه الوسائل أن تمد الباحث بقدر معقول من مراجع بحثه، وعليه أن يعد قائمة أو قوائم بهذه المراجع^(١)

المطلب الرابع

العناصر الأساسية لمقدمه البحث وخاتمته

مقدمة الرسالة هي أول ما يطالع القارئ، ولذلك يجب على الباحث أن يمنحها من الاهتمام والعناية ما تستحق حتى تخرج واضحة المعالم، وتدل على الرسالة دلالة وافية.

ويراعى أن تكون المقدمة مركزة في معلوماتها، حيث يورد الباحث عصارة الرسالة فيها، ويصب ذلك في أسلوب سهل أخاذ، يجذب القارئ ويشد انتباهه وينتقل به من نقطة على أخرى في تسلسل منطقي.

ويجب أن تشتمل المقدمة على النقاط الآتية:

١- البسملة، والحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ فيفتح كلامه

١ - كتابة البحث العلمى / عبد الوهاب ابو سليمان / ٧٣

ببسم الله الرحمن الرحيم، و الثناء على الله تعالى، تأسياً بالكتاب الكريم، وامتنالاً لقول رسول الله ﷺ "كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله فهو أبتى". وفي رواية "بالحمد لله" ولذلك يجمع بينهما لأمر الله تعالى "يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلم تسليماً" (١)

وكل ذلك رجاء البركة لتأليفه، وطلباً للعون من الله عز وجل على إتمام بحثه وسلوكاً لمسلك العلماء المؤلفين، الذين بارك الله في أعمارهم ومؤلفاتهم.

٢- شرح أهمية موضوع البحث وبيان قيمته العلمية والعملية، وفائدة البحث بالنسبة للعلم والمجتمع والباحث.

٣- ذكر الباحث على اختيار هذا الموضوع.

٤- إيراد الأبحاث والدراسات التي تناولت هذا الموضوع، أو جانباً من جوانبه، وبيان ما فيها من عيب أو حسن بصورة موجزة جداً، وبيان الفارق بينها وبين بحثه، والميزات التي تميز بها هذا البحث عن هذه الدراسات والبحوث.

٥- بيان أبعاد الموضوع كله، ثم تحديد موضوع البحث الذي يتصدى الباحث لمعالجته.

٦- بيان المنهج الذي سلكه الباحث في معالجته لموضوعات البحث.

٧- التقسيمات الأساسية للبحث، وبيان أوجه الترابط بينها.

٨- الصعوبات التي قابلت الباحث في إجراء بحثه ولا ينبغي أن يتطرق إلى الصعوبات المالية التي واجهته أو الأحوال الأمنية وما إلى ذلك، ويجب على الباحث أن يلتزم الموضوعية في ذلك، ويكون صادقاً وواقعياً، غير مبالغ في إيراد الصعوبات، ويقصد من وراء ذلك توجيه الأنظار لهذه الصعوبات والمشكلات، ومن ثم يراعيها الباحثون، ويعمل المسئولون عنها على إزالتها.

٩- قائمة بالمصطلحات والمختصرات والرموز الخاصة بالبحث وبيان معانيها.

١٠- خاتمة البحث: هنا وتشتمل على نتائج البحث.

والمقصود بنتائج البحث: الإضافة العلمية الجديدة التي أتى بها هذا البحث والتي من شأنها أن تعود بالفائدة على العلم، والمجتمع والباحث.

ويورد الباحث هذه النتائج وفقاً لمنهج معين أما وفقاً لترتيب البحث باباً باباً، أو يورد الأهم ثم المهم.

وقد يشير الباحث في خاتمة البحث إلى ضرورة إجراء بحوث في بعض الموضوعات على مدى أوسع يرى أنها في حاجة إلى البحث، وضاق وقتها عنها. أو أن بحثها يخرجها عن الموضوعية، فيشير إلى ذلك ويجب ألا تطول الخاتمة، وإذا اضطر الباحث إلى إيراد مادة تطيل الخاتمة، فالأفضل إيرادها خلال البحث.

١١- ملاحق الرسالة: فقد يواجه الباحث في أثناء بحثه بعض المعلومات التي تمت بصلة لموضوع البحث ولكنها ليست منه، ويرى الباحث إن هو تركها يُفوت القارئ شئ، وذكرها يؤدي إلى طول الموضوع، وتشعبه، ومن ثم تكتب هذه المعلومات مستقلة عن موضوع الرسالة، وأيضاً قد يورد الباحث إحصائيات أو بيانات، أو ما يشبه ذلك.

ويرى بعض الأساتذة أن الملاحق توضع بعد قائمة مصادر البحث، وهي التي تلى موضوع البحث ووجهة نظرهم أن الملاحق شئ مستقل عن الرسالة، ويمكن الاستغناء عنه بعد أن ذكر في صلب الرسالة ما يحتاج إليه من المعلومات الواردة في الملاحق بخلاف قائمة مصادر البحث فهي أساسية ولا يمكن الاستغناء عنها بالرغم من إيراد المعلومات اللازمة فيها في صلب الموضوع ومن هنا يرون أن تقدم قائمة المصادر على الملاحق.

١٢- قائمة مصادر البحث: تعد قائمة المصادر دليلاً على صدق الباحث وأصالة البحث ومكانتهما، وتبين مدى ما يتمتعان به من تفكير منطقي منظم، ولذلك فهي معيار مهم في بيان قيمة البحث واعتماده، ومن ثم ينبغي الاهتمام بها وإعطاؤها جهداً زائداً حتى تخرج عن الصورة اللائقة.

ولا يمكن أن يجاز بحث لم يشتمل على قائمة بالمصادر لعدم

وجود دليل على أصالة البحث ومصادره وترتب هذه القائمة على نمط من الأنماط التالية:-

(أ) الترتيب بحسب أسماء المؤلفين.

(ب) الترتيب بحسب أسماء المصادر.

(ج) الترتيب بحسب تواريخ نشر المصدر.

١٣- مجموعة القوائم والمصادر: تأتي بعد قائمة المصادر مجموعة القوائم، وإيراد القوائم في البحوث ليس تزييداً أو تفضلاً وإنما هو عمل أساسي من البحث، يدخل بين عوامل تقييمه، ذلك أن للقوائم فوائد جلية، فهي تساعد على الاستفادة بما ورد في البحث عن معلومات متنوعة، وتعطى مؤشراً واضحاً وصادقاً على حجم ما به من معلومات، ومقدار ما بذل فيه من جهد، وتدل القارئ على المكان الذي وردت به المعلومة أو الآية أو الحديث أو بيت الشعر أو الشخصية وغير ذلك.

وتتنوع القوائم بحسب طبيعة البحث، وعموماً هناك قائمة للآيات القرآنية التي وردت بالبحث، وأخرى للأحاديث النبوية، وثالثة للأعلام، ورابعة لأبيات الشعر، وخامسة للأمثال، وتأتي في النهاية قائمة الموضوعات والمحتويات.

ويراعى في هذه القوائم الترتيب الداخلي وفقاً لما تقتضيه المادة العلمية الواردة بالقائمة.

- فبالنسبة لقائمة الآيات القرآنية قد ترتب على الحروف الهجائية، ثم يذكر أمام الآية رقم الصفحة التي وردت الآية بها، ثم اسم السورة، ورقم الآية، وقد ترتب وفقاً لترتيب ورودها في المصحف، فتذكر الآية ثم السورة التي وردت بها، ورقم الآية والصفحة أو الصفحات التي وردت بها، وقد ترتب وفقاً لترتيب ورودها في البحث، ويذكر رقم الآية واسم السورة ورقم الصفحة أو الصفحات التي وردت بها.

- وفي قائمة الأحاديث ترتب وفقاً للحروف الهجائية فيذكر الحديث ثم رقم الصفحة التي ورد بها، وأرقام الصفحات التي ورد بها الحديث.

وفي قائمة الأعلام يتم ترتيب الأعلام هجائياً، ويذكر رقم الصفحة التي ترجم للعلم فيها، أو قد يذكر الباحث الصفحات التي ورد ذكر العلم بها، ويبزر الصفحة التي ترجم للعلم بها، وهي أول صفحة ورد ذكر العلم بها.

وهكذا بالنسبة لقوائم الشعر والأمثال، وعموماً يرتب الباحث قوائمه كما يشاء، غاية الأمر يجب أن يكون ترتيبه منطقياً يقتضيه العقل والذوق السليم.

١٤ - قائمة الموضوعات، أو المحتويات (الفهرس): وهو يأتي في نهاية البحث وفقاً للعرف العربي، ويأتي في أوله وفقاً للنظام الإنجليزي.

وتدون في قائمة المحتويات جميع الموضوعات التي بحثت في الرسالة. مهما كانت صغيرة، ويذكر وفقاً للتقسيم الأساسي للبحث،

بحيث يمكن للقائمة أن تعطي تصوراً عن الموضوع وأجزائه.
أما مراجعة البحث:

فبعد أن ينتهي الباحث من كتابه، سيكون فكرته قد اتضحت تماماً في ذهنه، ومن المستحسن أن يترك الباحث بحثه فترة من الزمن، يستريح فيها، ويلتقط أنفاسه بعد جهد طال لمدة قد تكون سنين، ثم يتناول البحث مرة ثانية ليهذب ويمعن النظر فيما كتب ويتعهده بالتقحيح والتهذيب وفي ذلك قول النووي: "وليحذر أيضاً من إخراج تصنيفه من يده إلا بعد تهذيبه وتزداد نظره فيه وتكريره"^(١)

فلا شك أنه سيجد نقاطاً يعثرها نقص فيكملها وأخرى يكتنفها الغموض فيوضحها ونقاط وقع فيها خطأ فيصححها... وهكذا.

مما يعكس على البحث شبه الكمال ووفاء الجهد. فاللمسات الأخيرة لها تأثير كبير جداً في إظهار البحث في الوضع اللائق به.

وينبغي التركيز على الجوانب التالية:

(أ) مراجعة البحث لغوياً، أي ما كان تخصصه، والتأكد من خلوه من الأخطاء اللغوية والإملائية، وأن الباحث استعمل علامات الترقيم استعمالاً صحيحاً، ولأمانع يمنع من الاستعانة بأحد المتخصصين في هذا المجال، ويفضل أن يكون المصحح غير الباحث.

(ب) وضوح الأفكار وتسلسلها وترابطها، ويتحتم على الباحث أن يزيل أسباب ما يجد من غموض، ويراعى الترابط بين الأبواب والفصول والمباحث.

^١ - المجموع النووي ٣/١

- (ج) العناوين الرئيسية والجانبية، والاطمئنان إلى سلامة موقعهما في وسط السطر أو على الجانب وأن كل عنوان يعبر عما تحته بدقة.
- (د) صحة أرقام التوثيق، وتكشف الأخطاء هنا بالخبرة العملية والعلمية.
- (هـ) الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والتأكد من استيفاء كل كلمة منها شكلها، وأن الآيات والأحاديث مذكورة في الموضع المقصود تماماً وأنها موضوعة بصورة مميزة وأنها مكتوبة على الوجه الصحيح ومخرجه^(١).

المطلب الخامس

تحقيق مخطوط فقهي ودراسته

قد يقع اختيار الطالب على تحقيق مخطوط، وقد يضيف إلى التحقيق دراسة المخطوط وصاحبه، وفي كلتا الحالتين يجب على الطالب لكي يخرج المخطوط على الصورة المرجوة مراعاة أمور أساسية منها:-

- ١- أن يكون المخطوط ذا قيمة فقهية ملحوظة بحيث يشعر المرء أن الباحث بتحقيقه قد أضاف جديداً مفيداً في مادة التخصص.
- ٢- أن يبين الباحث هذه القيمة، وأن يلتفت الأنظار إليها.
- ٣- ألا يكون قد سبق تحقيق هذا المخطوط، وإلا اعتبر عمله غير أصيل، وتكراراً لجهود يجب أن توجه لعمل مثمر جديد، إلا إذا

كان التحقيق الأول لم يف صاحبه بالشروط الأساسية فيه.

- ٤- أن يكون حجم المخطوط متناسباً مع الزمن المقدر للرسالة العلمية من جهة، ومع الدرجة العلمية من جهة أخرى، ولذلك تشترط بعض الجامعات حداً أدنى من "اللوحات" بالنسبة للماجستير والدكتوراه، قد يختلف من جامعة إلى أخرى، بل من باحث إلى آخر وهو اختلاف تراعى فيه عدة اعتبارات، كقيمة المخطوط، وحجم اللوحة نفسها، وعدد الأسطر فيها، وامكانات الباحث نفسه وغير ذلك.

- ٥- أن يذكر الباحث في مقدمة تحقيقه المعلومات الأساسية عن المخطوط فيعرف به، ويصاحبه ونسبته إلى مؤلفه، وهل هناك أدنى شك في هذه النسبة، ثم نسخ المخطوط إن كان له أكثر من نسخة، وأماكنها وأقدم النسخ، وهل بها نسخة بخط المؤلف نفسه، وأيهما يكون الأم ثم قيمة المخطوط، وغير ذلك مما يراه الباحث ضرورياً في دراسته.

- ٦- أن يبين الباحث منهجه في التحقيق في مقدمة عمله كالآتي:-

- مقابلة النسخ بعضها ببعض واعطاء كل نسخة رمزاً معيناً.
- اثبات الزيادة في كل نسخة في النص، والإشارة إلى ذلك في الهوامش.

^١ - كتاب البحث العلمي د/ عبد الوهاب أبو سليمان/ ٢٠٠، ٢٠١.

- بيان سبب الترجيح لنسخة دون أخرى كأن تكون أكثر
- تصحيح أخطاء المؤلف نفسه إن وجدت، وكذلك الناسخ والتبويه على ذلك.
- تقويم النص بأن يتمه إن كان ناقصاً، ويكمل السقط بما يتفق مع السياق مع الإشارة إلى ذلك.
- تخريج الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، والآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وعزوها إلى أماكنها من السور وأمهاات كتب الحديث والآثار.
- شرح الالفاظ اللعوية التي قد تكون غريبة على القارئ من مظانها المعتمدة.
- شرح المصطلحات الفقهية أو الأصولية الواردة في المخطوط من المصادر الأصلية في ذلك.
- توضيح المسائل الفقهية التي يكتنفها الغموض وتيسير معناها بأسلوب سهل قريب إلى القارئ بتعريف موجز في الهامش.
- ترجمة الأعلام التي قد يجهلها القارئ بتعريف موجز في الهامش.
- التعريف بالأماكن والبلدان والقبائل والغزوات تعريفاً موجزاً كذلك.
- إثبات مصادر المؤلف صاحب المخطوط التي رجع إليها في قائمة مرتبة ترتيباً موضوعياً ثم أبجدياً.

- مراعاة نسخ المخطوط وطبعه حسب القواعد الإملائية الحديثة، وعلامات الترقيم المتداولة في عصرنا تيسيراً للقراءة، وزيادة للإفادة إذ كانت المخطوطات تكتب بطريقة مسترسلة دون علامات للترقيم من أول الصفحة إلى آخرها.
- عمل فهرس فنية تشمل: الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية والآثار، والأعلام، والكلمات الغربية، والأبيات الشعرية، والأماكن والبلدان، والقبائل والأمم والمصادر والمراجع والموضوعات.
- وعندما يبدأ الطالب بتحقيق المخطوط عليه أن يقرأ النص أولاً ويحقق قبل أن ينقله في بحثه وقبل أن يستفيد منه.
- ومعنى تحقيق المخطوط أو تحقيق النص هو الأطمئنان إلى أن النص الموجود في المخطوط أو غيره هو ما كتبه المؤلف دون تحريف أو تغير، وغير خاف على الدارسين أن عمله كتابه المخطوط وعمله طبعها يتعرض النص فيهما إلى شيء من التغير قد يكون ذلك بنسيان الكاتب أو الطابع بعض الكلمات أو بعض الأسطر.
- أو قد يكون خط الكاتب له سمات خاصة لا يستطيع القارئ أن يقرأ النص فيها على الوجه الصحيح ومن هنا كان من الطبيعي أن تختلف نسخ الكتاب الواحد.
- والمطلوب هو تقديم النص للكتابه على وجه دقيق يرجع به إلى ما كتبه المؤلف، بالإضافة إلى ذلك يعنى التحقيق بتيسير تقديم النص

وذلك على صورة فهرسته وضبطه ووضع علامات الترقيم فيه التى تخلو فيها المخطوطات، وتنظيم الفقرات وفصلها عن بعضها تبدأ عملية التحقيق بجمع ما يمكن جمعه من نسخ الكتاب الواحد. ويمكن التوصل إلى ذلك عن طريق الاطلاع على فهراس المخطوطات وفهارس الكتب التى وضعها العلماء جيلاً بعد جيل وأشهرها الفهرس الذى وضعه محمد فؤاد سزكين المسمى " تاريخ التراث " وكذلك كتاب بروكلمان الذى يسمى " تاريخ الأدب العربى ".

ففى هذين الكتابين يمكنك أن تتعرف على الكتاب أو المخطوط وأين يوجد فى مكتبات العالم المختلفة، وإيضاً الفهارس المتاحة لديك فى البلد التى تعيش فيه، وفهرس مكتبه الأزهر، وفهرس معهد المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية - التى يمكن أن تكون محلاً للتحقيق - نعرف نسخ الكتاب ونحاول تصويره وأما عليك أن تحصل على النسخ المتاحة التى يطمئن تقديم الكتاب منها تقديماً محققاً وتمثل الكتاب تمثيلاً كاملاً.

وهناك نسخ غير مباشرة يستخدمها الباحث تلك التى نقل عنها المؤلف كلما وجدت نقلاً فى الكتاب، عليك أن ترجع إلى الكتاب الأصلية وهذه نسخ أخرى للكتاب وهذا ما يتبع فى تحرر ونسخ الحديث عندما نحصل على نسخ الكتاب قد يكون نسخة واحدة، ولكن إذا كان هناك نسختان أو أكثر فالمطلوب أن نوازن بين هذه النسخ لتختار منها

اصلاً بدور عليه التحقيق ويتبع فى اختيار الأصل أسس منها:

(أ) أن يكون هذا الأصل دقيقاً واضحاً قليل الأخطاء.

(ب) وأن يكون أقدم النسخ.

(ج) وأن يكون كاملاً من الأول إلى آخره، وهذا يستدعى مقارنة مبدئية بعدد صفحات كل نسخة، وإذا عرفت الأصل وبدأت فى التحقيق فعليك مثلاً أن تسمى الأصل (ص) والمخطوطات الأخرى ب، ج، د ثم تبدأ فى نقل الأصل نقلاً جيداً يراعى فيه تنظيم الفقرات ووضع الترقيم وبطبيعته الحال يجب أن يكون الخط جيداً.

وقبل النقل يجب التعرف على المصطلحات التى فى المخطوط ولا سيما ما يتعلق بالرموز التى يستخدمها المؤلف كأن يستخدم رموز بعض الكتب - بدون هذا لا يستطيع نقل النص نقلاً دقيقاً (-)، لا.. إلى ، ومثل التضييب (ص) س، أو أى قبول بالأصل.

ومن المصطلحات التى ينبغى التعرف عليها فى المخطوط هو اللحق وهو يعنى أن الكاتب قد ترك بعض العبارات أو الأسطر ويريد أن يتبعها فيرسم خطاً مقوساً " / " يبتدأ طرفه عند السقط ويتجه نحو الهامش الذى سيكتب فيه هذا السقط.

وهناك تفصيلاً فى هذا الأمر، فهل يكتب اللحق على اليمين أو على اليسار - أو هل يبتدأ من أعلى إلى أسفل أو من أسفل إلى أعلى

ويراجع (ابن الصلاح) في ذلك، وهناك أموراً وكلمات تثبت في الهامش غير اللحق وهنا ينبغي التمييز بين اللحق وغيره، ويميز اللحق بأمرين:

الأول: ذلك الخط المقوس والثاني: هو أنه يوضع في نهاية الكلام المثبت في الهامش كلمة صح، وبالمناسبة قد يوضع في الهامش كلمات تبين اختلافاً بين الروايات وخاصة كتب الحديث.

وتميز هذه عن غيرها بأن يكتب فوقها حرف "خ" أو رمز يختاره الكاتب أو العالم الذي قابل، أما إذا كان الكلام عبارة عن تعليق أو شرح فإنه لا يميزه بشئ وكأن هذا هو التمييز له نعود إلى النص مرة أخرى فنقول أنه قد يضع الكاتب كلمة صح عند أو فوق نص الكلمات، وهذا عندما يكون الكلام فيه ما يثير شكاً من كتابة الكاتب أو شكاً في صواب ما كتب الكاتب، وهنا ينبه الكاتب إلى أنه لم يخطأ.

وينبغي أن يتعرف أيضاً على مصطلحات الضبط والمخطوط الذي أمامنا، مثلاً يضع الكسره على شكل ألف أو واحد تحت الحرف، بعد ذلك ينقل النص من الأصل، وأهم ما يراعى في النقل.

١- ان توضع علامات الترقيم.

٢- مراعاة الفقرات فكل فقرة جديدة تبدأ بعد ترك مسافه قصيرة Z علامة كبدية فقرة جديدة توضع في وسط السطر x ويمكن الاستفادة مما يكون في الهامش من شروح أو من روايات يمكن

اثباتها في الهامش "هامش النص".

أما الذي يجب فهو إدخال السقط في صلب النص وإذا كان من مهمة المحقق ضبط النص مما يحتاج منه إلى ضبط فإنه يمكن الاستفادة من بعض المخطوطات التي تعنى بذلك، وإذا كان هناك بعض الأخطاء البين خطأوها فإنه هناك مذهبين:

١- أن يتركها كما هي وأن ينبه في الهامش إلى الصواب وهذا أفضل لأن هذا الخطأ كما ذكر ابن الصلاح قد يكون له وجه من الصواب، ويبينه إلى أن هذا كما هو في الأصل.

٢- التصحيح والتنبية على ما في الأصل في الهامش ودليلك على ما صنعت ثم يأتي بعد ذلك مقابلة المخطوطات بعضها ببعض وإثبات ما بينها من فروق.

والأفضل استخدام قلم الرصاص "والترجيح في غالب الأحيان إلى الأصل وما يخالفه من النسخ الأخرى في الهامش إلا عندما يترجح لديك بأدله على أن ما في المخطوطات الأخرى هو الأصل.

ومن هنا يمكن أن تثبت ما في النسخ الأخرى وما في الأصل هو الذي يثبت في الهامش وينبه على ذلك في الهامش أن ما أثبتته منه نسخه "د" مثلاً، وعلى كل حال ينبغي أن يكون مهمة المحقق هو تقديم المخطوطين أو الأكثر معاً.

ومن أهم أهداف التحقيق أن نقدم النص مضبوطاً، فمثلاً المخطوطات المختلفة، وينبغي أن نبين في هامش الأصل المنقول والمقابل إلى بدايات الصفحات المخطوطات ونتذكر ما قلناه قبل ذلك من عدم إثبات شيء من المخطوطات غير الأصل إلا إذا ترجح لنا ذلك على نحو من الترجيح ويدخل فيه مسألة الأخطاء التي يظن أن الكاتب أو المؤلف قد أخطأ فيها إذا كان راويه.

بعد ذلك ينبغي أن نعزى النصوص أو النقول التي نقلها صاحب المخطوط إلى أصحابها والمقابلة بينها وبين ما في المخطوط لأن هذه النصوص في مصادرنا تعتبر كنسخ أخرى للمخطوط.

ومن هنا تخريج الأحاديث وكذلك تخريج الآيات لأن الهدف من التخريج أيضاً هو مقارنة ما نقله المؤلف من هذه الأحاديث بما هو موجود في المصادر الحديثية حتى يتأكد من أنه ليس هناك خطأ في رواية الحديث أو في نقل ألفاظه، أو للتأكد من أنه ليس هناك خطأ في عزوه، وكذلك الأمر بالنسبة للآيات القرآنية الكريمة ينبغي مقارنتها بما في المصحف وتحديد موضعها من السورة الكريمة.

ينبغي أيضاً شرح ما يحتاج إلى شرحه من غريب الكلمات وتوجيه ما ينبغي توجيهه من بعض العبارات سواء كان هذا التوجيه لغوياً أو فقهياً أو غير ذلك.

وينبغي أن يترجم الأشخاص ولو ترجمة موجزة الذين يردون في

المخطوط، ولا ينبغي الإسراف في هذا أولاً وأن تكون الترجمة موجزة ثانياً.

- لا تترجم الأعلام لكن هؤلاء الأعلام يكتفى بأن يبين ولو بجانبهم تواريخ ميلادهم ووفاتهم إن أمكن وفي كل هذا العمل يرجع فيه إلى المصادر الأصلية.

وهكذا يسير في المخطوط حتى نهايته ثم يأتي دور الفهارس التي لا تقل أهمية عما سبق لأن المخطوطات ليست لها فهارس، ولأن في تعليقك على النص قد لا تذكر كل شيء فتساعدك الفهارس على عدم التكرار.

فالفهارس لها أهمية كبيرة، وأهم هذه الفهارس فهرس الآيات القرآنية، وترتب على حسب السور، بعدها فهارس الأحاديث والآثار وترتب ترتيباً هجائياً ويمكن أن يبين في هذه الفهارس الصحابة الذين رووها وأن يبين درجات الأحاديث.

ومنها فهارس المصادر، وهذه لها ترتيبات مختلفة قد ترتب هذه المصادر هجائياً، وقد ترتب على حسب متونها أو على حسب مؤلفيها، وكل كتاب له فهارس خاصة غير هذه الفهارس.

مثلاً فهارس الأعلام، الأسانيد، الفهرس الفقهي أو الموضوعي، والفهارس لا تقل أهمية من تحقيق النص لأنها تيسر كثيراً للباحثين، فالفهارس تدخل في تقويم الكتاب المحقق إذ كانت توصف بالدقة والوضوح.

علامات الترقيم

قد يجد الباحث عندما يريد أن يحقق مخطوطاً ما، أن هذا المخطوط خالياً من علامات الترقيم، وليس به تقسيماً إلى أبواب أو فصول أو نحو ذلك فمن ثم يحتاج الباحث حتى يكون بحثه كاملاً، ويسهل عملية القراءة على القارئ والفهم إلى أن يعنون بحثه إلى أبواب وفصول ومباحث، مضمناً ذلك الأسلوب علامات الترقيم، ذلك لأن كثيراً ما تخلو كتب الأقدمين من الفواصل والنقط، فعليه أن يضع النقط عند إنهاء المعاني في الجمل، وكذلك الفصلة كلما اقتضى الحال ذلك، ولا تستعمل النقطة مع الفاصلة، وعلى الباحث أن يستعمل إشارة الاستفهام والتعجب في أماكن استعمالها، ويضع النقطتين بعد القول، وإذا كان في أصل المخطوطة أكلة أرضية وعجز عن معرفة ما فيها من كلمات، وضع ثلاث نقط مكان كل كلمة ساقطة.

ومن أهم علامات الترقيم ما يلي:

١- النقطة: وتوضع في نهاية الجملة التامة المعنى وتوضع عند انتهاء الكلام وانفصاله.

٢- الفصلة: وتوضع بعد لفظ المنادى، وبعد الجملتين المرتبتين في المعنى والإعراب وبين الشرط والجزاء، وبين القسم والجواب وتوضع بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل بينها يجعلها شبيهة بالجملة في طولها، ومثال الفصلة هكذا(،).

٣- الفصلة المنقوطة: مثل(؛) وتوضع بعد جملة ما بعدها سبب فيها مثل: على من خيرة الطلاب في فرقته، لأنه حسن العلاقة بأساتذته وزملائه، كما توضع أيضاً بين الجملتين المرتبتين في المعنى دون الإعراب.

٤- النقطتان: ومثلها (:). وتوضعان بين القول والمقول(الكلام المتكلم به). وتوضع بين الشئ وأقسامه وأنواعه.

٥- علامة الاستفهام: ومثلها(؟) وتوضع عقب كلمه أو جملة الاستفهام.

٦- علامة الانفعال: ومثلها هكذا(!) وتوضع في آخر جملة يعبر بها عن فرح أو حزن أو تعجب، أو دعاء أو تأسف مثل: بشراى!

٧- الشرطة: مثل(-) وتوضع في أول السطر في حال المجاورة بين اثنتين إذا استغنى عن تكرار إسميهما، ويوضع بين العدد والمعدود إذا وقعا عنواناً في أول السطر مثل: أولاً - ثانياً - ثالثاً وهكذا

وتوضع بين الشرطين هكذا(- -) وتوضع الشرطتان ليفصلا جملة أو كلمة معترضه فيتصل ما قبلها بما بعدها.

٨- الشولتان المزدوجتان: (التنصيص) مثل "" وتوضع بينهما العبارة المنقولة حرفياً من كلام الغير، والموضوعة في ثنايا الناقل ليميز كلام الغير عن كلام الناقل.

٩- القوسان: مثل () وتوضع بينهما عبارات الدعاء القصير، والتفسير، مثل قولك: كان عمر (رضي الله عنه) مثال الخليفة المسلم العادل : ومثل : (رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم).

١٠- القوسان المركبان: مثل ذلك [] وتوضع بينهما زيادة قد يدخلها الشخص في جملة اقتبسها.

١١- علامات الحذف: وهي نقطة أفقيه أقلها ثلاث مثل ... وتوضع مكان المحذوف من كلام اقتبسه الباحث.

١٢- كلمات مختصرة: هناك بعض الألفاظ المختصرة موجودة في كتب الأقدمين، يجدر لكل باحث أن يعرفها، ويعرف مضمونها وما ترمى إليه.

وأشهر وأهم هذه الكلمات - ما يلي:

(أ) البخارى يرمز إليه بحرف : خ.

(ب) صحيح مسلم يرمز له بحرف : م.

(ج) صحيح البخارى ومسلم يرمز له بحرف : ق.

(د) الموطأ بحرف: ط ، أبى داود بحرف د، ولترمذى بحرف ت، وللنسائى بحرف: ن وابن ماجه بحرف : هـ، والمسند الامام أحمد: بحرفى حم، وللحاكم بحرف "ك"، ولابن حبان بحرف

"حب"، وللطبرانى الكبير بحرف : طب، وللدار قطنى بحرف: قط، ويرمز للبيهقى بحرف: هب.

(هـ) ويرمز لرحمه الله: برحمه، وتعالى : تع) - ورضى الله عنه (برضه) - صلى الله عليه وسلم - (ص) وانتهى.. (هـ).

حدثنا ... (ثنا) - أخبرنا (أنا)

كما أن هناك رموز أخرى تعد اختصاراً لكلمات مثل:

أ- قبل الميلادى : ق.م.

ب- التاريخ الميلادى : م.

ج- التاريخ الهجرى : هـ.

د- جزء : جـ.

هـ- صفحه : ص.

و- سطر : س.

البحث الثالث

المذاهب الفقهية

(أصول - مصطلحات - مصادر)

وينقسم هذا المبحث إلى خمسة مطالب:

المطلب الأول: أصول المذاهب الفقهية.

المطلب الثاني: أهم المصطلحات الفقهية في المذاهب الأربعة.

المطلب الثالث: أهم مصادر الفقه المقارن.

المطلب الرابع: مناهج الفقهاء في ترتيب الأبواب في المذاهب الفقهية.

المطلب الخامس: المكتبة وأشهر المكتبات الإسلامية.

المطلب الأول

أصول المذاهب الفقهية

إن المقصود بأصول المذاهب الفقهية: المناهج التي يسيرون عليها في استنباط الأحكام الشرعية، سواء كانت تكليفية أو وضعية، وبعبارة أخرى هي مصادر التشريع التي يؤسس عليها كل مذهب في الاستنباط.

أولاً: أصول المذهب الحنفي:

رسم الإمام أبو حنيفة منهجاً للاستنباط، جامع لأنواع الاجتهاد، ولقد روى عنه أنه قال: أخذ بكتاب الله، وإن لم أجد فبسنة رسول الله ﷺ، فإن لم أجد في كتاب الله تعالى، ولا سنة رسول الله ﷺ، أخذت بقول أصحابه.. "أخذ يقول: من شئت منهم، وأدع من شئت منهم، ولا أخرج من قولهم إلى قول غيرهم، فأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم أي النخعي، والشعبي وابن سيرين والحسن وعطاء.. فقوم اجتهدوا، فأجتهد كما اجتهدوا^(١)

وهذا الكلام يدل على أنه يأخذ بالكتاب، ثم السنة ثم أقوال الصحابة، ولا يأخذ بأقوال التابعين.

وعلى ذلك يكون المنهج الذى رسمه الإمام أبو حنيفة لنفسه ثم أصحابه، ثم من تبعوهم فيما بعد يقوم على أصول سبعة، وهى كما يلى:-

١- الكتاب: وهو دستور الشريعة، وحبل الله المتين، وهو مصدر المصادر جميعاً لها، وإليه ترجع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢- السنة: وهى المبينة لكتاب الله، المفصلة لمجمله، وهى تبليغ النبى ﷺ لرسالة ربه، ومن لم يأخذ بها فإنه لا يقر بتبليغ النبى ﷺ ربه.

٣- أقوال الصحابة: وهم الذين عاينوا التنزيل، ويعرفون المناسبات المختلفة للآيات والأحاديث، وهم الذين حملوا علم رسول الله ﷺ إلى الأُخلاف من بعده.

٤- القياس: فهو يأخذ بالقياس إذا لم يكن ثمة نص من كتاب أو سنة أو قول لصحابي.

والقياس: هو إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لعله جامعة بينهما.

٥- الاستحسان: وهو أن يخرج بمقتضى القياس الظاهر إلى حكم آخر يخالفه، إما لعدم صلاحيته أو قد عارضه نص أو لمخالفة القياس للإجماع، أو العرف ففى هذه الحالة يترك القياس ويؤخذ بما انعقد عليه الإجماع أو العرف.

٦- الإجماع: وهو فى ذاته حجة، وهو إجماع المجتهدين فى عصر من العصور على حكم من الأحكام.

٧- العرف: وهو عبارة عن عمل المسلمين على أمر لم يرد فيه نص من القرآن أو السنة، أو عمل الصحابة، فإنه يكون حجة.

والعرف قسمان: عرف صحيح، وهو الذى لم يخالف نصاً.

وعرف فاسد: وهو الذى يخالف نصاً.

والعرف الفاسد لا يلتفت إليه، والعرف الصحيح حجة فيما وراء النص.

ثانياً: أصول المذهب المالكي:

إن منهاج إمام دار الهجرة أنه يأخذ بكتاب الله تعالى ثم سنة رسوله ﷺ.

والسنة تشمل عنده: الأحاديث النبوية، وفتاوى الصحابة وأقضييتهم، وعمل أهل المدينة، ثم القياس، ثم المصلحة وسد الذرائع، والعرف والعادات هذا على سبيل الاجمال، أما التفصيل فهو ما يلى:

١- الكتاب: ومنزلة الكتاب عند الإمام مالك فوق كل الأدلة لأنه أصل هذه الشريعة وحجتها، ويقدمه على السنة وعلى ما وراءها فهو يأخذ بالنص، والظاهر، ومفهوم الموافقة، ومفهوم المخالفة، بالتنبيه على علة الحكم.

٢- السنة: وهى المرتبة الثانية التى تلى الكتاب، وهو يأخذ بالمتواتر منها وهو الذى رواه جمع يؤمن اتفاقهم على الكذب عن جمع مثلهم حتى يصل إلى النبي ﷺ، ويأخذ بالمشهور منها، وهو ما رواه عن النبي ﷺ واحد من الصحابة أو اثنان أو أكثر لم يبلغوا حد التواتر، ويأخذ بخبر الأحاد وهو الذى لم يتواتر ولم يشتهر.

٣- عمل أهل المدينة: يعتبر أهل دار الهجرة عمل أهل المدينة حجة إذا كان ذلك العمل لا يمكن إلا أن يكون خبر الأحاد نقلاً عن النبي ﷺ، ويقدم عمل أهل المدينة على خبر الأحاد باعتبار عمل أهل المدينة منقولاً عنه ﷺ.

٤- فتوى الصحابي: وكان الإمام مالك، يأخذ بفتوى الصحابي على أنها حديث واجب العمل به، ذلك لأن عمل النبي ﷺ هو الأصل، وفعل الصحابي ملتمس منه فهو فرع، فكيف يقدم الفرع على الأصل!

٥- القياس والمصالح المرسلة، والاستحسان: وكان الإمام مالك يأخذ بالقياس، والقياس عنده يشمل القياس الاصطلاحي، والاستحسان ويأخذ بالمصالح ويسمىها استحساناً، ولذلك كان يقول: الاستحسان تسعة أعشار العلم.

٦- الذرائع: والذرائع من الأصول التى أخذ بها الإمام مالك، ومؤداها أن ما يؤدي إلى حرام يكون حراماً، وما يؤدي إلى الحلال يكون حلالاً بمقدار طلب هذا الحلال، وما يؤدي إلى المصلحة يكون مطلوباً، وما يؤدي إلى مفسدة يكون حراماً.^(١)

^١ - تاريخ المذاهب الفقهية للشيخ محمد أبو زهره ٢٣١/١ - ٢٣٦

ثانياً: أصول المذهب الشافعى:

استقى الشافعى فقهه من خمسة مصادر وهى:

١- الكتاب والسنة:

يعتبر الإمام الشافعى فى نصوص الكتاب والسنة إذا اثبت المرتبة الأولى من مراتب الاستنباط وهما المصدر الوحيد للفقه الإسلامى، وغيرهما من المصادر محمول عليهما، ولقد رجع الإمام الشافعى السنة مع القرآن مع أنهما فى حقيقتهما ليسا مرتبة واحدة، وهو لا يعتبر السنة فى منزلة القرآن من كل الوجوه، فالقرآن متواتر يتعبد بتلاوته، والسنة أكثرها غير متواتر، ولا يتعبد بقراءتها، وليست كلام الله، بل هى كلام النبي ﷺ.

٢- الإجماع:

وهو حجة فى الدين عند الإمام الشافعى، وهو أن يجمع علماء العصر على حكم شرعى عملى عن دليل يعتمدون عليه، وأول إجماع معتبر عنده هو إجماع الصحابة، ولا يوجد فى كلامه، أى إجماع غيره ليس حجة، وفى الجملة هو يأخذ بالإجماع على أنه حجة لكن ضد إدعاء الإجماع، ولكن يُمَحِّص القول فيه.

٣- أقوال الصحابة:

كان رضى الله عنه يأخذ بقول الصحابة فى الجديد والقديم، بل يقلد الائمة الراشدين إن لم يكن ما يرجح به دليل غيرهم على دليلهم.

٤ - القياس:

أما القياس فقد كان فيه الإمام الشافعى مجتهداً فى إخراج الرأى يمكن أن يسير عليه، فالقياس عنده هو الاجتهاد.

٥ - إبطال الاستحسان:

قال الإمام الشافعى: "من استحسَن فقد شرَّع".

وقال الإمام مالك: "الاستحسان تسعة أعشار العلم" فالذى أثبتَّه الإمام مالك هو الأخذ بالمصلحة المرسلَّة وهى المصلحة التى تتناسب أحكام الشرع، ولم يرد فيها نص بنفى أو إثبات.

والاستحسان الذى نفاه الشافعى من وجهة نظره لأن الأخذ به فيه استدراك على الشرع^(١)

رابعاً: أصول المذهب الحنبلى:

إن إمامة الإمام أحمد فى الفقه جاءت من وراء إمامته فى الحديث، ومن ثم كان فقهه أقرب إلى الحديث.

واستنبط فقهاء المذهب الحنبلى الأصول التى بنى عليها الفقه الحنبلى، وأصول المذهب الحنبلى خمسة كما ذكر ابن القيم وهى:

١ - النص: إذا وجد النص أفتى به، ولم ينظر إلى غيره، ويقدم النص من الكتاب أو السنة على فتاوى الصحابة.

^١ - تاريخ المذاهب للإمام أبو زهرة ٢٧٤/٢ ص ٢٩٠

٢ - فتوى الصحابة: إذا وجد لبعض الصحابة فتوى أخذ بها ولم يقل: إن ذلك إجماع، بل يقول من ورعة: لا أعلم شيئاً يدفعه.

٣ - التخيير من أقوال الصحابة: إذا اختلفت الصحابة تخييراً من أقوالهم ما كان موافقاً للكتاب والسنة الصريحين ولم يخرج من أقوالهم، وإلا حكم بالخلاف.

٤ - الأخذ بالمرسل: وهو الذى لم يذكر فيه الصحابى الذى رواه، والحديث الضعيف الذى لم يثبت وضعه إذا لم يكن فى الباب شئ يدفعه ويقدمه على القياس.

٥ - القياس: يأخذ الإمام أحمد بالقياس إذا لم يكن عنده نص من كتاب أو سنة أو قول صحابى أو تابعى على الرواية المشهورة، ولا أثر مرسل أو ضعيف.

والقياس بالمعنى الواسع له يدخل فيه المصالح المرسلَّة والاستحسان، والذرائع، والاستصحاب.

وهو بهذا الاعتبار يشمل كل وجوه الاستنباط من غير النصوص.

أما الإجماع عند الحنابلة فهو نوعان:

الأول: إجماع على أصول الفرائض كعدد الصلوات، وهذا مُسلم به عند الجميع، ومنكره كافراً لإنكاره معلوماً من الدين بالضرورة.

والثانى: الإجماع على أحكام دون ذلك، وهذا قد اختلفت الرواية فيه عن أحمد، وعلى كل فهو مرتبة ثانية.

المطلب الثاني

المصطلحات الفقهية

إن المصطلحات الفقهية العامة في المذاهب الأربعة لا يستغنى عنها دارس أو باحث للفقه الاسلامي وأهم هذه المصطلحات الفقهية في أهم المذاهب الفقهية وأكثرها شهرة وانتشار هي:

أولاً: أهم المصطلحات الفقهية في المذهب الحنفي:

١- الخلف: والمراد بهم عند فقهاء الحنيفة: من محمد بن الحسن إلى شمس الأئمة الحلواني المتوفى سنة ٤٤٨هـ.

٢- المتأخرون: المراد بهم: من شمس الأئمة الحلواني - المتوفى سنة ٤٤٨هـ إلى حافظ الدين البخاري المتوفى سنة ٦٩٣هـ.

٣- السلف: المراد بالسلف عند علماء الحنيفة تبدأ من أبي حنيفة إلى محمد بن الحسن.

٤- لفظ - العامة: يرد بمعنى الأكثر وفيه خلاف وهو المراد في قولهم: قال به عامة المشايخ.

٥- الحسن: إذا أطلق فالمراد به الحسن بن زياد اللؤلؤي تلميذ الإمام أبي حنيفة.

٦- شمس الأئمة: إذا أطلق فالمراد به شمس الأئمة السرخسي، وفيما عداه يطلق مقيداً بالاسم.

٧- الإمام الأعظم: المراد به كتب أصحابنا هو الإمام أبو حنيفة.

٨- الأئمة الثلاثة: إذا قيل: أئمتنا الثلاثة فالمراد بهم، أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد.

٩- الأئمة الأربعة: المراد بالأئمة الأربعة في قولهم بإجماع الأئمة الأربعة ونحو ذلك هم: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد.

١٠- الشيخان: المراد بهما: الإمام أبو حنيفة وأبو يوسف.

١١- الطرفان: المراد بهما: أبو حنيفة ومحمد.

١٢- الصحابيان: المراد بهما: أبو يوسف ومحمد.

١٣- شيخ الإسلام: يطلق على من يتصدر لإفتاء الناس وحل المشكلات فيما شجر بينهم من النزاع والخصام من الفقهاء العظام.

١٤- عندما يقول صاحب النخيرة البرهانية قال: فمراده قال محمد بن الحسن الشيباني في الأصل.

١٥- إذا قال صاحب النخيرة - في ديارنا: يريد به المدن التي وراء النهر، ويعبر عن الآية التي ذكرها فيما قبل - بما تلونا - ولفظ - قالوا: يستعمل فيما فيه اختلاف المشايخ.

١٦- إذا اتفق أبو حنيفة وصاحبا على جواب لم يجز العدول عنه إلا لضرورة، وكذا إذا وافقه أحدهما، وأما إذا انفرد كل منهما بجواب وخالفاه فيه، فإن انفرد عنهما بجواب أيضاً بأن لم يتفقا على شيء

واحد، فالراجح يرجح قوله أيضاً، وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد حتى صار هو في جانب وهما في جانب، فقليل يرجح قوله أيضاً وهذا قول عبد الله بن المبارك، وقيل: يتخير المفتي إذا كان المفتي مجتهداً، أما إذا لم يكن مجتهداً، فالأصح قول ابن المبارك، ومعنى تخييره أنه ينظر في الدليل فيفتي بما يظهر له، ولا يتعين عليه قول الإمام لأن اعتبار قوة الدليل شأن المفتي والمجتهد.

هذا إذا كان للأئمة الثلاثة آراء المسألة أما إذا لم يوجد في المسائل رواية عن الإمام أبي حنيفة فيؤخذ بظاهر أبي يوسف، ثم بظاهر قول الإمام محمد، ثم بظاهر قول زفر والحسن بن زياد وغيرهم.

١٧- ومن المصطلحات المهمة لصاحب الهداية والتي تساعد الباحث إلى فهم مراد فقهاء الحنفية ما يلي:

(أ) منها إذا قاله (رضى الله عنه) يريد نفسه. كذا قال الشيخ عبد الحق المحدث الدهلوي، وقال أبو السعود: إن صاحب الهداية إذا ذكر خاصة تصرفه يقول: قال العبد الضعيف عفا الله عنه، إلا أن بعض تلامذته بعد وفاته قدس سره غير هذه العبارة إلى أن قال رضي الله عنه^(١).

(ب) ومنها أنه يؤخر دليل المذهب المختار عنده على عكس ما صنعه الإمام قاضيجان في الحانية. وفي نتائج الأفكار من عادة المصنف المستمدة أن يؤخر القوى عند ذكر الأدلة على الأقوال المختلفة ليقع المؤخر بمنزلة الجواب عن المقدم، وإن كان قدم القوى في الأكثر عند نقل الأقوال^(١).

(ج) ومنها: إذا قال: (لما بينا) يشير إلى الكتاب والسنة والمعقول، ويُعبّر بقوله (لما ذكرنا) لما هو أعم، ويُعبّر عن قول الصحابي بالآثر، وقد لا يفرق بين الخبر والآثر ويقول فيها (كما روينا).

وكثيراً ما يجعل علة النص دليلاً مستقلاً عقلياً على أصل المسألة إفادة للفائتين، ويعبر عن الدليل العقلي بالفقه، ويقول (الفقه فيه كذا) وأحياناً يذكر الدليل العقلي بعد الدليل النقلى كأنه يومئ إلى لمة.

(د) ومنها: حيث ذكر الأصل أراد به المبسوط للإمام أبي عن الله محمد بن الحسن الشيباني، وإذا ذكر المختصر يريد به مختصر القدوري، وحيث يذكر لفظ الكتاب يريد به الجامع الصغير، ويذكر مسائل القدوري أولاً: ثم يذكر مسائل الجامع الصغير في آخر الباب، وهذا من عادة صاحب الهداية في تأليف لها.

^١ - الهداية شرح بداية المبتدى للمريني ٧/١

(هـ) ومنها: إذا قال (هذا الحديث محمول على كذا) فمراده أن أهل الحديث حملوه على ذلك، وإذا قال (تحمله) أراد أنه يحمله هو نفسه دون أهل الحديث: وأيضاً إذا قال: (عن فلان) يريد الرواية عنه، وإذا قال: عند فلان يريد أنه مذهبه.

(و) ومنها: أنه يورد النظر لمسألة، ثم يشير إلى النظر باسم الإشارة المستعمل للتعبير وإلى الأول بما يستعمل للقريب.

ومنها: أنه يجيب عن السؤال المقدر. ولا يصرح بالسؤال، ولا يقول: (فإن قيل كذا قلنا) إلا في ثلاثة مواضع في موضعين من كتاب أدب القاضي، وفي موضع من كتاب الغصب.

(ز) ومنها: إذا كان هناك نوع مخالفة بين عبارة القدرى، وعبارة الجامع الصغير يصرح بلفظ (وفي الجامع الصغير) وإلا ينكر عبارة الجامع في الآخر من غير تصريح بهذا اللفظ بل يقول: قال فقط وتارة لا يصرح بلفظ قال: ولفظ: (قالوا) إنما يستعمله فيما فيه خلاف.^(١)

ثانياً: المصطلحات الفقهية في المذهب المالكي:

١- المشهور: اختلف علماء المذهب في المراد بالمشهور عند السادة المالكية على ثلاثة أقوال:

القول الأول: إن المراد بالمشهور هو ما قوى دليله، فمن ثم يكون بمعنى الراجح، ويقابل المشهور الأصح.

^١ - الهداية المرجع السابق ١/ ٨، ٩

القول الثاني: المراد به هو ما كثر قائله.

القول الثالث: هو رواية ابن القاسم عن مالك في المدونة وعلى ذلك ويكون مقابل المشهور غير ذلك.^(١)

٢- مختصر الوقار: هو المختصر الكبير لمحمد بن يحيى زكريا الوقار المنوفى سنة ٢٦٩هـ وهو في سبعة عشر جزءاً وأهل الفيروان يفضلون مختصر أبي بكر بن الوقار على مختصر ابن عبد الحكم.

٣- المذهب: إذا أطلق لفظ المذهب في كتب فقهاء السادة المالكية فالمراد به: هو ما ذهب إليه مالك من الأحكام الاجتهادية.^(٢)

٤- المسألة: هي مطلوب خبرى يبرهن عليه الدليل أو هي مطلوب خبرى يبرهن عليه في العلم، ويكون الغرض من ذلك معرفتها.^(٣)

٥- المدينة: هي مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإذا قيل: المدينة غير منسوبة ولا مضافة علم إنها هي، ولها أسماء كثيرة: منها المدينة طابة، ويثرب وغيرها.^(٤)

٦- القاضي: إذا أطلق لفظ القاضي عند فقهاء المالكية فالمراد به هو القاضي عياض.

٧- البغداديون: نسبة إلى علماء المالكية ببغداد كالقاضي إسماعيل،

^١ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٢/ ٢٠.

^٢ - بلغة السالك لابن المسالك ٨/ ١

^٣ - التعريفات للحرثاني/ ٢٣٥

^٤ - مواهب الخليل للخطاب ١/ ٤

والقاضي عبد الوهاب والأبهرى، وابن القصار، وابن الجلاب ونظراتهم.^(١)

٨- الكتاب: إذا أطلق الكتاب في عرف علماء المالكية فالمقصود به المدونة.^(٢)

٩- المتأخرون: المقصود بهم في اصطلاح المذهب المالكي هم: طبعة الشيخ ابن أبي زيد القيرواني.^(٣)

١٠- المدنيون: هم أصحاب مالك من أهل المدينة كمطرف، وابن الماجشون، وابن نافع، وابن مسلمة، وابن كنانة ونظراتهم.^(٤)

١١- المصريون: هم أصحاب مالك من مصر كابن القاسم، وأشهب وأصبغ وابن وهب وابن عبد الحكم ونظراتهم.^(٥)

١٢- المتقدمون: المراد بهم هم علماء المالكية الذين كانوا قبل طبعة ابن أبي زيد، وهي أول طبعة من طبقات المتأخرين.^(٦)

١٣- القاضيان: المراد بهما هما: القاضي عبد الوهاب وابن القصار.^(٧)

١ - مواهب الخليل للخطاب ٤/١

٢ - المدونة ٤٥/٣

٣ - شرح منح الجليل ١٣/١

٤ - مواهب الجليل ٤/١

٥ - مواهب الخليل ٤٠/١

٦ - المصدر السابق

٧ - المصدر السابق

ثالثاً: المصطلحات الفقهية في المذهب الشافعي:

إن القارئ والمتأمل في مراجع فقهاء المذهب الشافعي يلاحظ أن سمة مصطلحات فقهية ذكروها وروّجوا عليها في كتبهم، وهذه المصطلحات إشارة لقوة الكلام أو ضعفه، وأحياناً أخرى تشير لما هو مأثور عن الإمام الشافعي نفسه أو هو عبارة عن تخريج لبعض فقهاء الشافعية إلى غير ذلك.

وكثيراً ما يقع خلاف بين الأئمة فقهاء المذاهب بل وفقهاء المذهب الواحد أو تختلف آرائهم في المسألة الواحدة تبعاً لقوة الدليل الذي يؤيد هذا الرأي أو ذاك.

ولهذا الاختلاف أسباب كثيرة من أبرزها وأهمها تفاوت الفقهاء في فهم النصوص التي تستتبط منها الأحكام أو أن بعضهم كان يفتي بحكم ولا يعلم النص الذي يعارض ما ذهب إليه في حين أن غيره قد أخذ بهذا النص وأفتى بمقتضاه، ومن هنا جاء الاختلاف ولذلك رأى أن الإمام الشافعي حين قدم من العراق إلى مصر قد رجع عن كثير من آرائه التي دونها في العراق، وما ذلك إلا لأنه قد ظهر له من الأدلة ما كان خافياً عليه.

المصطلحات الفقهية في مذهب الإمام الشافعي:

يحكى الإمام النووي في كتاب المنهاج الخلاف في المذهب فيعبر عنها تارة بالأظهر أو المشهور.

وتارة أخرى بالأصح أو الصحيح وطوراً بالمذهب أو النص،
ولتوضيح ذلك نقول:

أن الخلاف في المذهب إما أن يكون في الأقوال أو الأوجه. أو
الطرق وهو إما أن يكون قوياً أو ضعيفاً.
وقوة الخلاف تتبع قوة الدليل وضعف الخلاف ناتج عن ضعف
الدليل أيضاً.

فالأقوال للإمام الشافعي، والأوجه والطرق للأصحاب، وهم
تلاميذ الإمام الذين أخذوا عنه قواعد المذهب وتعمقوا في فهمه،
وأصبحت لهم اجتهادات يتفقون فيها مع إمامهم وقد يختلفون.

فإن كان الخلاف في الأقوال قوياً عبر عنه بالأظهر وهذا يوحي
بأن المسألة فيها رأيان: أظهر وظاهر. والأظهر أقوى من الظاهر.
فإن ضعف الخلاف عبر عنه بالمشهور، ويقابله رأي غريب لغرابية
الدليل الذي يؤيده.

وأما الأوجه: فهي مسائل استتبطها الأصحاب من كلام الإمام أي
أنها أقوال مخرجة للأصحاب، فهي أشبه بمسائل قياسية.

- وأما الطرق: فهي عبارة عن اختلاف الأصحاب في نقل آراء
المذهب التي خلفها المتقدمون.

وذلك بأن يحكى أحدهم في المسألة: قولين أو وجهين أو أكثر
فيقطع آخر بواحد.

فالاختلاف في الطرق إنما هو في حكاية الآراء، فإن كان
الاختلاف في الأوجه عبر عنه بالأصح أو الصحيح والأصح أقوى من
الصحيح.

وإن كان طرفاً عبر عنه بالمذهب ومعناه الرأي الراجح في
الأوجه أو الأقوال المحكية عن الأخلاف، وقد اختار المصنف بالتعبير
بالأظهر أو المشهور في جانب الإمام دون الأصح أو الصحيح تأدباً
مع الإمام، وذلك لأن التعبير بالأصح أو الصحيح مُشعر لفساد ما يقابله
وليس من الأدب أن توصف أقوال الإمام بالفساد، فالمسألة مجرد
اصطلاح لا فرق بينهما من حيث المعنى.

وأما النص فهو نص الشافعي، والمراد به الرأي الراجح عنده
ويقابله وجه ضعيف أو قول مخرج من نص له في نظير المسألة لا يعمل
به، وإذا قال: وقيل كذا فهو وجه ضعيف والأصح أو الصحيح خلافه.

وإن قال: وفي قول كذا: فالراجح خلافه.

وإذا أطلق لفظ الإمام فالمراد به الإمام النووي.

وإذا قال في الجديد فالقديم بخلافه أو قال في القديم فالجديد
بخلافه، والمذهب المعمول به إلا أن ينص في مسألة فيعمل بها في
المذهب القديم وذلك كامتداد مغيب الشفق الأحمر.

- والمشهور من رواية المذهب القديم أربعة:

الكرابيبي - والزعفراني - وأبو ثور - وأحمد بن حنبل

رضى الله عنهم والمشهور منهم بمصر: المزنى والبويطى والربيع المرادى والربيع الجيزى.

هذا والخلاصة فى المصطلحات الفقهية فى المذهب الشافعى يتلخص فى الآتى:

١- النص: وهو ما نص عليه الإمام الشافعى فى بعض كتبه، لكن فى مقابله وجه ضعيف، أو قول: مخرج.

٢- الأقوال: والمراد بها هى أقوال الإمام الشافعى نفسه حيث يكون له فى المسألة الواحدة قولان أو أكثر. وحصلت هذه الأقوال نتيجة لتغير اجتهاده وذلك لظهور دليل عنده لم يكن ظاهراً قبلاً.^(١)

٣- القديم: وهو ما ذهب إليه الإمام الشافعى قبل انتقاله إلى مصر، وسواء رجع عنه أم لا، وسواء قال ذلك فى العراق أو فى غيره.

لكن غالباً أنه رجع عن هذا المذهب القديم، ذلك لأنه روى عن الإمام الشافعى قوله: لا أجعل فى حل من رواه عنى، وأهم كتب المذهب القديم هو كتاب هم: الكرابيسى، والزعرفانى، وأبو ثور.

٤- الجديد: وهو ما ذهب إليه الشافعى فى مصر إفتاء وتصنيفاً.

وأهم مراجع هذا المذهب هو كتاب: الأم - وتغير اجتهاده فى مصر بسبب مخالطته لعلماء مصر، وسמاعة الحديث والفقه فيها من

علمائها مع ما كانت عليه مصر من عادات، وأحوال اجتماعية يخالف ما كان عليه أهل الحجاز والعراق. وقد انتشر مذهب الإمام الشافعى بمصر والشام واليمن والعراق وسائر الأقطار، وقصده المحبون له من كل صوب وحذب للتفقه عليه والأخذ منه، وسماع كتبه، وظل مذهبه الجديد معيناً ترتوى منه العقول إلى أن لقي ربه راضياً مرضياً، واشتهر برواية مذهبه الجديد كل من البويطى، والمزنى والربيع المرادى.

٥- الأوجه: وهى التى استتبطها أصحاب الإمام الشافعى المنتسبون إليه من الأصول العامة لمذهبه، وقاموا بتخريجها على ضوء القواعد التى رسمها لهم صاحب المذهب، وعلى الأصح فإن هذه الوجوه لا تنسب إلى الإمام الشافعى بل تنسب إلى من خرجها من المجتهدين فى المذهب، وهذه الوجوه قد تكون لمجتهد واحد، وقد تكون لأكثر من واحد، ولكى يرجح وجه على وجه فلا بد من اتباع قواعد الترجيح.

٦- الطرق: وهى اختلاف الأصحاب فى حكاية المذهب فمثلاً: يقول بعضهم: فيه قولان: ويقول الآخر فيه قول واحد، أو وجه واحد أو يقول: أحدهم فى المسألة تفصيل، ويقول الآخر فيه خلاف مطلق، وقد تستعمل الطرق مكان الوجوه، والوجوه مكان الطرق.

٧- الأصح: والمراد بهذا المصطلح هو الأصح من الوجهين، أو

١ - نهاية المحتاج ١/ ٥٠، ومغنى المحتاج ١/ ١٣، وتحفة المحتاج ١/ ٥٤

الوجه، وهو الوجه المختار ولكن إذا قال: أصح الأقوال، فإن المراد هو القول المختار من قولي أو أقوال الإمام الشافعي.

٨- الصحيح: والمراد به هو القول الراجح الذي يكون مقابله ضعيفاً

٩- الأظهر: والمراد به هو القول الذي يزيد ظهوراً على القول الآخر من قولي أو أقوال الإمام الشافعي.

١٠- الظاهر: والمراد به هو الوجه الظاهر في المذهب ويكون مقابله وجهاً ضعيفاً.

١١- الأشبه: والمراد به الحكم الأقوى شبيهاً بالعلة وهذا المصطلح يستعمل فيما لو كان للمسألة حكمان مبنيان على قياسين لكن العلة في الأشبه أقوى.

١٢- وفي قول: وهذا المصطلح يستعمل فيما لو كان في المسألة قولان: لكن الراجح خلافه.^(١)

طرق الترجيح في الأوجه والأقوال:

أولاً: طرق الترجيح في الأوجه:

الراجح في الوجهين أو الأوجه هو السابق فيهما أو فيهم، لأنه لا اعتبار في ذلك بالتقدم أو التأخر إلا إذا صدر ذلك من شخص واحد فمن ثم يكون الراجح هو المتأخر، وإن كان أحدهما منصوباً والآخر

مخرجاً فالمنصوص هو الصحيح الذي عليه العمل غالباً إلا إذا كان المخرج قد تم تخريجه على مسألة يتعذر فيها الفرق، فقيل: لا يترجح المنصوص عليه، وإذا وجد من هو ليس أهلاً للترجيح خلافاً بـ.

الأصحاب في القولين أو الوجهين فليعتمد ما صححه الأكثر والأعلم والأورع، فإن تعارض الأعلم والأورع قُدِّم الأعلم، فإن لم يجد ترجيحاً من أحد أُعْتُبر صفات الناقلين والقائلين بالوجهين أو الأوجه، فما رواه البويطي والربيع المرادي والمزني عن الشافعي مقدم على ما رواه الربيع الجندی وحرمله، ويكون الترجيح أيضاً بما وافق أكثر المذهب ومن وجوه الترجيح ما ذكره الشافعي في بابيه فإنه أقوى ما ذكره في غيره، لأن ما ذكره في بابيه أتى به مقصود أو قرره في موضعه بعد فكر طويل، بخلاف ما ذكره مستطرداً من غير رؤية وبحث.

ثانياً: طرق الترجيح في الأقوال:

إذا وجد للمسألة قولان: للشافعي، قديم وجديد فالجديد هو الصحيح وعليه العمل، لأن القديم مرجوع عنه، أما القديم الذي لم يخالفه في الجديد أو لم يتعرض له في الجديد فهو مذهب الشافعي فإنه قاله ولم يرجع عنه، وإذا كان القولان جديداً، فإن العمل يكون بأخرهما إن علم، وإلا فبالذي رجحه الشافعي، فإذا قالهما في وقت واحد، أو علم أنه قالهما في وقتين، وجهل السابق منهما وجب البحث عن أرجحهما فيعمل به، فإن كان أهلاً للترجيح استقل به متعرفاً ذلك

من نصوص الشافعي وقواعده، فإن لم يكن أهلاً فلينقله من أصحاب المذهب الذين لديهم قدرة على الترجيح من خلال كتبهم، فإن لم يحصل له ترجيح بطريق من هذه الطرق توقف إلى أن يحصل على مرجح. (١)

رابعاً: المصطلحات الفقهية في المذهب الحنبلي:

في البداية لم يؤلف الإمام أحمد كتاباً في الفقه، وإنما أخذ أصحابه مذهبهم من أقواله وأفعاله وأجوبته، ويظهر ذلك جلياً فيما يلي:

١- إذا قال الإمام أحمد: لا ينبغي أو لا يصلح أو هو قبيح، أو لا أراه، فإن المراد به تحريم الشيء على وجه القطع، وفي بعض المواضع: الكراهة للشيء ولا يراد به التحريم.

٢- إذا قال عند السؤال عن أمر فقهي، أكرهه أو لا يعجبني أو يفعل السائل كذا، فالمراد به أنه فيه وجهان: أحدهما التنزيه، والثاني التحريم.

٣- قوله: أحب كذا أو هذا أعجب إلي، فالمراد به الندب إلى فعل شيء، وقيل: يحمل على الوجوب.

٤- وإن قال: هو حرام، فهو حرام.

٥- وإن قال: أخشى أو أخاف أن يكون كذا فالمراد به منع المكلف من فعل الشيء.

١ - المجموع للنووي ١/ ٦٦، ٦٧

٦- إذا ذكر خبراً في المسألة الفقهية وصححه أو حسنه أو كتبه ولم يزد بالضعف ولا بغيره من الأشياء التي ترد في الحديث، فهذا الخبر يكون مذهباً في المسألة الفقهية.

٧- إذا ذكر قولين في المسألة ثم حسن أحدهما أو علل أحد القولين بعله وترك الآخر بدون ذكر علة، فمذهبهم القول المعلن، وما عله بعله توجد في مسألة فمذهبهم فيه كالأقوال المعللة.

وتلحق الأقوال التي توقف فيها الإمام بما يشبهها، وإن اشتبهت مسألتان أو أكثر مختلفة بالخفة والثقل، فالأولى العمل بكل منهما لمن هو أصلح له، والأظهر عن الإمام التخيير، كما أنه إذا نقل عن الإمام قولين في المسألة فإن أمكن الجمع، ولو بحمل القول العام على القول الخاص، أو بحمل القول المطلق على المقيد فالقول الخاص والمقيد هما مذهب الإمام في المسألة، وأن تعذر الجمع بينهما وعلم التاريخ فمذهبهم الثاني لا غير، وإن جهل التاريخ فمذهبهم أقربهما من الأدلة أو من قواعد مذهبهم ويخص عام كلامه بخاصة في مسألة واحدة والمقيس من المسائل الفقهية على كلامه مذهبهم في الأشهر.

وإذا أفتى الإمام بحكم في مسألة فقهية ثم اعترض على الحكم في هذه المسألة أو سكت عنه، أو نحو ذلك لم يكن رجوعاً عن مذهبهم في تلك المسألة.

٨- إذا سئل الإمام عن مسألة فأجاب بتلاوة آية يقرأها فذلك مذهبهم في المسألة.

٩- إذا دون الإمام قولاً لصحابي أو دون أثراً، ولم يكن هذا القول أو الأثر جواباً له، وصح سند القول والأثر عن الصحابة ولم يردده الإمام ولم ينكره كان هذا القول بمثابة جواب الإمام لفظاً.

١٠- كل ما نقل عن الإمام أنه فعله وارتضاه في تأدية عبادته، يعد بمثابة جوابه وفتياه.

١١- إذا ذكر عن الصحابة في المسألة قولين فقهيين فمذهبه المسألة التي تكون قريبة من الكتاب أو السنة أو الإجماع، وسواء علل الإمام العمل بها أم لا وهذا في حالة عدم اختياره أما في حالة اختياره أحد القولين في المسألة أو رجح أحد القولين في المسألة، أو رجح أحد القولين عن الآخر فيعمل بالقول الراجح أو المختار في المسألة ويترك ما عاده.

١٢- إن نقل عن الإمام في المسألة روايتان أحدهما قول مروى عن رسول الله - ﷺ - والأخرى قول عن صحابي، فمذهبه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم - ويقدم على قول الصحابي.

١٣- وإذا أجاب الإمام بقول التابعين فهذا على أنواع:

الأول: أن يكون مع قول الصحابي ما يقصده من قرآن أو سنة، فهنا يقدم قول الصحابي، وإذا كان قول التابعي أقوى من قول الصحابي بأن عضده ظاهر آية أو سنة أو أثر فقول التابعي أولى والصحيح أن ينظر إلى القول سواء كان من الصحابي أو التابعي

الأظهر في الاستدلال والأشبه بأصول الإمام فيعمل به.

١٤- إذا صدر عن الإمام جواب عن مسألة بقوله: (ما سمعت ولا أعرف) فمقتضى ذلك التوقف. وقول الإمام: لا بأس أو أرجو يحمل ذلك على الإباحة لفعل شيء وقوله: أحسن أو هذا حسن يحمل على الندب.

١٥- وقوله: (لا أدري) يفهم معناها من خلال العامل في المذهب.

١٦- الشيخ: إذا أطلق هذا اللقب فالمراد به شمس الدين عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي المتوفى سنة ٦٨٢هـ.

١٧- الشيخان: المراد بهما، موفق الدين بن قدامة المقدسي وابن تيمية الحراني.

١٨- شيخ الإسلام: إذا أطلق هذا اللقب فيراد به شيخ الإسلام محمد الخضر بن علي بن تيمية.

١٩- الشارح: إذا أطلق هذا اللقب فيراد به شمس الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن الشيخ أبي عمر المقدسي وهو ابن أخى الموفق وتلميذه.

٢٠- القاضي: يراد به محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد الفراء أبو علي.

٢١- الشرح: يذكر بعض الشراح في مؤلفاتهم الفقهية قاله في الشرح،

ويراد به الشرح الكبير للمقنع لابن أخ ابن قدامة المقدسى صاحب كتاب المغنى.

٢٢- المنهج: هو الطريقة والوسيلة والأسلوب الذى يتبعه الباحث بغرض الكشف عن حقائق علمية معينة.

٢٣- البحث: هو عبارة عن المحاولة الدقيقة الناقدة من أجل التوصل إلى حلول للمشكلات ومعرفة الحقيقة.

المطلب الثالث

من مصادر الفقه الإسلامى المقارن

أولاً: من مصادر الفقه الإسلامى المقارن ما يلى:

- ١- الحجة على أهل المدينة: لمحمد بن الحسن الشيبانى المتوفى سنة ١٨٩هـ.
- ٢- الخلاف فى الأحكام لأبى جعفر محمد الطوسى المتوفى سنة ٤٦٠هـ.
- والمؤلف شيعى المذهب وكتابه أصل فى الفقه المقارن عند الشيعة.
- ٣- البسيط والوسيط والوجيز: لأبى حامد الغزالى المتوفى سنة ٥٠٥هـ.

٤- الإفصاح عن معانى الصحاح لأبى هبيرة الحنبلى (أبى المظفر يحيى بن محمد المتوفى سنة ٥٦٠هـ) والكتاب مجرد من شرح المؤلف على كتاب (الجمع بين الصحيحين) لأبى عبد الله محمد بن أبى النصر الحميدى المتوفى سنة ٤٨٨هـ.

وقد أطال أبو هريرة فى المسائل الفقهية المقارنة فأفرده العلماء عن الأصل، وجعلوه مستقلاً وسموه (الإفصاح) أما الأصل فاسم "الإيضاح عن معانى الصحاح".

٥- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد (محمد بن أحمد بن محمد المتوفى سنة ٥٩٥هـ) وهو معروف ومتداول بين طلاب العلم وقد أكثر ابن رشد فيه من الاتفاقات والأمر ليس كذلك.

وقد حذر علماء المالكية من اتفاقيات ابن رشد وإجماعات ابن عبد البر، وخلافيات الباجى^(١).

- ٦- المغنى لابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ.
- ٧- المجموع للنووى المتوفى سنة ٦٧٦هـ.
- ٨- الذخيرة للقرافى المتوفى سنة ٦٨٤هـ.
- ٩- مجموع فتاوى ابن تيمية المتوفى سنة ٦٨٤هـ.
- ١٠- قوانين الأحكام الشرعية لابن جزى (محمد بن أحمد الغرناطى المالكى المتوفى سنة ٧٤١هـ).
- ١١- فتح القدير للكمال بن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ.
- ١٢- رحمة الأمة فى اختلاف الأئمة لأبى عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقى.

^١ - البحث الفقهي د/ إسماعيل سالم عبد العال / ١٥٥ - ١٥٦

١٣- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار لأحمد بن يحيى ابن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ.

١٤- كشف الغمة عن جميع الأمة للشعراني (عبد الوهاب بن أحمد المتوفى سنة ٩٧٣هـ).

١٥- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.

ثانياً: فقه آيات الأحكام:

وجه بعض الفقهاء اهتمامهم إلى آيات الأحكام وتفسيرها فأفردوها بمصنفات مستقلة، وعرضوها من خلال مذاهبهم الفقهية، كل يؤيد مذهبه من خلال تفسيره الفقهي لآيات الأحكام، ولذلك تعد هذه الكتب من أهم المصادر لدى الفقيه أو الباحث.

ومن أشهر ما ألف في ذلك:

١- أحكام القرآن: للإمام الشافعي المتوفى سنة ٤٠٢هـ، صاحب السنن الكبرى، وهو مطبوع.

٢- أحكام القرآن: للشيخ أبي الحسن علي بن حجر السعدي المتوفى سنة ٢٤٤هـ.

٣- أحكام القرآن: للقاضي أبي اسحاق إسماعيل بن اسحاق الأزدي المتوفى سنة ٢٨٢هـ.

٤- أحكام القرآن: لأبي الحسن علي بن موسى النقي الحنفي المتوفى سنة ٣٠٥هـ.

٥- أحكام القرآن: للجصاص (أبي جعفر أحمد بن علي الحنفي المتوفى سنة ٣٧٠هـ) وهو مطبوع مشهور.

٦- أحكام القرآن: للكنيا الهراسي (أبي الحسن علي بن محمد) الشافعي المتوفى سنة ٥٠٤هـ وهو مطبوع في مجلدين.

٧- أحكام القرآن: لابن العربي (أبي بكر محمد بن عبد الله بن حمد المغافري المالكي المتوفى سنة ٥٤٣هـ وهو مطبوع ومتداول).

٨- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي المتوفى سنة (٦٧١هـ) وهو تفسير للقرآن كله ركز فيه المصنف على الجانب الفقهي في الآيات، ويعد من أجمع ما كتب في تفسير آيات الأحكام.

وذكر أقوال الصحابة والتابعين ومناقشة المذاهب الفقهية وعرض أدلتها وبيان الراجح من الأحكام.

وواضح من تفسيره تأثره بابن العرب في كتابه (أحكام القرآن) لكن باع القرطبي أطول، وعرضه للآراء والأحكام أشمل وأوسع، والكتاب مطبوع أكثر من طبعة.

٩- تفسير آيات الأحكام: للشيخ محمد علي السائيس وهو أربعة أجزاء، في مجلد، وكان مقرراً على طلبة كلية الشريعة من قبل.

ثالثاً: أحاديث الأحكام:

أفرد بعض الفقهاء أحاديث الأحكام بمصنفات مستقلة، جمعوا فيها أحاديث الأحكام وتناولوها بالشرح والتفسير وعرضوا ما فيها من أحكام ومسائل، من هذه المصنفات:

١- عمدة الأحكام من كلام خير الأنام: لتقى الدين أبي محمد عبد الغنى بن عبد الواحد الجماعلى المقدسى الحنبلى المتوفى سنة ٦٠٠هـ، وجمع فيه أحاديث الأحكام ما اتفق عليه الإمامان البخارى ومسلم كما ذكر فى مقدمه.

وقد طبع الكتاب بتحقيق الشيخ احمد شاكى سنة ١٣٧٣هـ وطبع بتحقيق محمد حامد الفقى (دون تاريخ).

٢- المنتقى من أخبار المصطفى: لأبى البركات مجد الدين عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٦٥٣هـ.

وقد ضمنه أحاديث الأحكام الواردة فى البخارى ومسلم. والسنن الأربعة ومسند الإمام أحمد ورتبة على أبواب الفقه، وبلغ ما ذكره من الأحاديث خمسة آلاف وتسعة وعشرون حديثاً، وقد طبع هذا الكتاب بتحقيق محمد حامد الفقى سنة ١٣٥١هـ.

٣- الإمام بأحاديث الأحكام: لابن دقيق العيد، جمع مؤلفه ألفاً وأربعمائة وثلاثة وسبعون حديثاً (١٤٧٣).

قال: "وشرطى فيه ألا أورد إلا حديث من وثقه إمام من مزكى

رواة الأخبار، وكان صحيحاً على طريقة أهل الحديث الحفاظ، أو أئمة الفقه النظار. (١)

٤- بلوغ المرام من أدلة الأحكام لأن حجر العسفلانى وأحمد ابن على المتوفى سنة ٨٥٢هـ) وقد اشتمل على ألف وخمسمائة وستة وتسعين حديثاً (٢) ومن أوسع شروحه وأنفعها.

(أ) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام:

لمحمد بن إسماعيل بن الأمير الصنعانى الكحلانى المتوفى سنة ١١٨٢هـ. وهو فى الأصل مختصر من كتاب "البدر التمام" لشرف الدين الحسين بن محمد المغربى المتوفى سنة ١١١٩هـ. وفيه زيادات وفوائد مهمة.

(ب) العدة للأمير الصنعانى أيضاً:

وهو حاشيته على إحكام الأحكام طبع مؤخراً بتحقيق الشيخ على بن محمد الهندى فى أربع مجلدات.

(ج) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار:

لقاضى اليمن محمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، وهو أوسع شروح المنتقى وأكثرها بركة، فقد كتب له القبول ولا يكاد

١ - طبع الكتاب قبل ذلك بتعليق الأستاذ/ محمد سعيد مولوى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م فى مجلد وسط

٢ - طبع بتحقيق الشيخ محمد الفقى أيضاً سنة ١٣٤٢هـ

يجهله أحد من طلاب الشريعة.

وقد تناول فيه المؤلف ما في المنتقى من أحاديث من جوانب كثيرة، شملت تخريج الحديث، والحكم عليه، وبيان غريبه، وأحكامه، والأدلة عليها، ومذاهب العلماء فيها، والراجح من ذلك وغير هذا من المباحث الشرعية النافعة.

وقد حرص كل من الصنعاني والشوكانى فى كتابيهما على إبراز رأى أهل البيت والعترة فى المسائل الفقهية وترجيحه فى الغالب. وهما فى الجملة كتابان جليلان، وأثران عظيمان لا يستغنى عنهما فقيه أو دارس الشريعة.

ويجب ألا يغفل الباحث ما فى شروح كتب السنة من أهمية إذا اشتملت هذه الشروح على شرح أحاديث الأحكام، وبخاصة تلك الكتب القيّمة التى تناولت دواوين السنة كلها كفتح البارى لابن حجر العسقلانى وشرح النووى على صحيح مسلم، وغيرهما من أمهات الشروح التى ضمت بين دفتيها مباحث عديدة لا يستغنى عنها باحث فى الفقه أو الشريعة.